

CD/PV.986
23 June 2005

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والثمانين
بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

(النرويج)

السيد فيغير سترومين

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٨٦ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل الشروع في المناقشة، أود توديع زميلنا الموقر السفير كريس ساندرز من هولندا الذي أوشك على مغادرة جنيف لتولي مسؤوليات مهمة جديدة. وأعتقد أنكم تتفقون معي على أن السفير ساندرز كان، ولا يزال، شخصية يقتدى بها في مجال نزع السلاح. فمنذ أن أصبح سفيراً لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس ١٩٩٩، لم يكتف بإثبات امتلاكه مهارات دبلوماسية وخبرة مهنية باهرة في العديد من هيئات نزع السلاح، بل إنه نجح في تجسيد أفكاره في عمل ملموس، ويعود ذلك جزئياً إلى طاقته الفذة وشخصيته القوية. إننا نقدر بكل صدق التزامه وعزمه الأكيد على تخطي مأزق مؤتمر نزع السلاح. فأثناء توليه رئاسة المؤتمر في بداية هذه الدورة، استكشف سبلاً جديدة لإنعاش المؤتمر في الورقة التي أعدها والمعونة "أفكار". كما قام بدور فعال على مدى سنوات بصفته منسقاً لموضوع المتفجرات من مخلفات الحرب. وأخيراً قاد المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي في هذا المجال، وهو ما تكفل باعتماد البروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. كما عمل السفير ساندرز بهمة في ميدان الألغام المضادة للأفراد. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ترأس اللجنة الدائمة المعنية بالحالة العامة لاتفاقية أوتاوا وتنفيذها. وقد أدى دوراً حاسماً في نجاح الاتفاقية بفضل حرفيته المهنية وتفانيه والتزامه بأهداف المعاهدة. وآمل أن يتردد على الدوام صدى الإرث الذي خلفه بوصفه "وسيطاً نزيهاً"، كما يجب أن يسمى نفسه في أثناء العديد من المفاوضات، ولا سيما في إطار هذه الهيئة الموقرة. وباسم مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أمانة مؤتمر نزع السلاح أرجو لزميلنا الموقر السفير كريس ساندرز كل التوفيق في منصبه الجديد والسعادة في حياته الخاصة.

وأعطي الكلمة الآن للسفير كريس ساندرز.

السيد ساندرز (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، شكراً جزيلاً على هذه العبارات الرقيقة.

إن اجتماع اليوم هو آخر اجتماع لي في مؤتمر نزع السلاح، وهو سبب كاف لإلقاء بضع كلمات. لقد حاول سلفي وضع قاعدة تحدد مدة خطب الوداع بصفحة واحدة عن كل سنة تقضى في مؤتمر نزع السلاح، وقد تسميت هذه القاعدة تقريباً الآن لحسن الحظ، إذ إنني بالتأكيد أعتزم إلقاء خطبة مكونة من ست صفحات.

لو ذكرت أن مؤتمر نزع السلاح في وضع سيئ، ربما قلت إنني أمتلك موهبة خارقة في تقرير ما هو بديهي. لقد أنفقت ساعات وساعات طويلة داخل هذه القاعة وخارجها في مناقشة السبب في هذا الوضع وكيفية حل مشكلة مؤتمر نزع السلاح.

آمل أن تصدقوني إذا قلت إنه لا يوجد جواب بسيط على هذا السؤال. كثيراً ما يرتأى أن المشكلة تكمن في ضرورة الاتفاق على برنامج عمل بتوافق الآراء. لكن هذه القاعدة كانت موجودة دائماً، ولم تمنع مؤتمر نزع السلاح من العمل في الماضي. وبعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ ببعض الوقت، حدد مختلف أعضاء مؤتمر نزع السلاح أولويات مختلفة لبرنامج العمل. ونص هذا البرنامج فيما مضى على إنشاء هيئات فرعية عدة يمكنها أن تعمل بالتوازي دون أن يكون هناك أي ارتباط بينها. ولم يعد هذا النهج ممكناً منذ

نهاية التسعينات، لأن إنشاء بعض اللجان المخصصة لم يعد أمراً مقبولاً لجميع أعضاء المؤتمر. فبعض الأعضاء سموه ارتباطاً وأطلق عليه البعض الآخر توازناً، لكن المشاعر الراضية في عدد قليل من العواصم المهمة كانت قوية بقدر يكفي لمنع أي اتفاق على حل توفيقى.

إن إلقاء اللوم على قاعدة توافق الآراء أمر في منتهى السهولة. لكن الخلافات السياسية والمصالح الأمنية الأساسية كانت هي موضع التنازع، وهو أمر مشروع بالطبع. بيد أني أشعر في هذه المرحلة أن أحدث الأفكار بشأن إمكانية وضع برنامج عمل جعل الحجج الأمنية أقل قدرة على الإقناع. ولن أكرر ما قلته في بياني الختامي بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح في شباط/فبراير من هذا العام. لكنني ما زلت أحد صعوبة في فهم كيف يمكن لبرنامج عمل يستند إلى ورقة "أفكار" قمت بإعدادها ربما في شكل معدل تعديلاً طفيفاً، أن يضر بالمصالح الأمنية للدول في أي وقت من الأوقات. ولا زلت أعتقد أن الورقة المعنونة "أفكار" تتيح فرصة ذهبية للتوصل إلى حل وسط، إذا كان البعض منا مستعداً لتقديم تنازلات.

هذا عن مؤتمر نزع السلاح وبرنامج عمله. وأود التطرق بإيجاز إلى موضوعين آخرين. فأما أحدهما فهو تزايد سوء استخدام قاعدة توافق الآراء في منظومة الأمم المتحدة في قضايا غير مهمة نسبياً. وأما الموضوع الثاني فهو البعد الأوسع نطاقاً لأجهزة الأمم المتحدة لترع السلاح.

ثم إن توافق الآراء، كما قلت، مبدأ مشروع وضروري عند اتخاذ قرارات بشأن قضايا تؤثر في المصالح الأمنية الأساسية. إننا لن نقبل أن يفوز علينا أحد بأكثرية الأصوات إذا كانت تلك المصالح في خطر حقاً. غير أني أشعر بقلق عميق وأنا أرى عدداً قليلاً من البلدان تستخدم بصفة متزايدة قاعدة توافق الآراء للاعتراض على مقترحات بشأن قضايا قليلة الأهمية. إن توافق الآراء سلعة هشة لكنها نفيسة. ثم إن اتخاذ قرار توافقي أمر مهم لأنه يحظى بأقصى دعم ممكن. ولا بد من إيجاد توافق في الآراء في المراحل النهائية من المفاوضات عند التوصل إلى حلول وسط بشأن الخلافات الرئيسية المتعلقة. بيد أني أرى أن البعض يتلاعبون بضرورة التوصل إلى توافق في الآراء. إنهم يأخذون بنهج متطرف لوأد كل القضايا حتى القضايا غير المهمة نسبياً في مهدها، فيما ترى الأغلبية الساحقة عدم وجود أي مشكلة. وادعاء أن تلك المسائل غير المهمة تعرض مصالحها الأمنية لمخاطر أمر غير مقبول. إنها مبالغة خطيرة، بل إنه في الواقع ادعاء مثير للسخرية. وإنني أتساءل في الحقيقة عن المدة التي يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يستمر في قبول هذا المسار الذي يتبعه مفاوضون وحكومات مسؤولة. وإذا كنا نؤمن بالتعددية الفعالة بوصفها الحارس الحقيقي لمصالحنا الأمنية، فعلياً أن نحسم هذه المشكلة.

وكما ذكرت فإن المسألة الثالثة التي أود التطرق إليها اليوم هي حيوية أجهزة الأمم المتحدة لترع السلاح، ككل. وكما نعرف جميعاً، أن الدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح في أواخر السبعينات هي التي أنشأت الجهاز الحالي. وأنا لست خبيراً بالطريقة التي اتخذت بها القرارات في ذلك الحين ولا السبب في اتخاذها. وأعلم أن الغرض من مؤتمر نزع السلاح هو أن يكون الهيئة الأساسية للتفاوض بشأن الصكوك الملزمة قانوناً على الصعيد الدولي، وأن هيئة نزع السلاح العالمية التابعة للأمم المتحدة من المفترض أن تقدم توصيات ملزمة سياسياً للمضي بقضية الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح قدماً.

ولا شك أن أجهزة الأمم المتحدة لترع السلاح القائمة قد أنشئت في ظل ظروف شديدة الاختلاف عما هو عليه الحال اليوم. وقامت بأعمالها بصورة معقولة لبضع عقود. لكننا إذا نظرنا إلى الوضع الراهن، حيث يوشك كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على الاحتضار، من المفيد بحث ما إذا كان إجراء استعراض للأجهزة من شأنه أن يؤدي على الأقل إلى تطهير الهياكل القديمة المختلفة وظيفياً، على أمل استبدالها بهياكل أنجع.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، يجب أن ندرك أن هذه الهيئة ليست منطقة صيد محمية لوضع معاهدات متعددة الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح. فقد وضعت هذه المعاهدات في أماكن أخرى، ويحتمل أن يستمر وضعها في أماكن أخرى. وأحدث مثال هو المعاهدة التي وضعتها اللجنة السادسة للجمعية العامة بشأن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. فلماذا نريد مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة؟ ولماذا لا نستطيع قبول حل وسط يتمثل في هيئة عالمية واحدة تضطلع بجميع المهام اللازمة التي نحتاجها في مجال نزع السلاح في الوقت الحاضر. وهل بوسع اللجنة الأولى أن تقوم بهذا الدور، مثلها مثل بعض اللجان الأخرى التي يبدو أنها قادرة على التفاوض بشأن المعاهدات؟

وأنا لا أقول إن ذلك سيكون علاجاً ناجحاً لكل المشاكل السياسية العالقة، لكنه سينظم الوضع ويبسطه على الأقل، ويمكننا أيضاً أن نعمل على تعيين نوع القرارات التي تستوجب توافق الآراء والقرارات التي يكون التصويت فيها مناسباً. كما أن ذلك التبسيط للأجهزة ربما يسمح بتوفير بعض المال، وهو بالطبع من وجهة النظر الهولندية ليس شيئاً لا أهمية له.

والرأي المحافظ هو أنه لما كانت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح هي التي وضعت الوصايا العشر وأنشأت الأجهزة، فليس بإمكاننا تغييرها، ويتعين علينا التمسك بها للأبد. ومن الجلي أن هذا غير صحيح، لأن بوسع دورة استثنائية جديدة أن تبطل قرارات سابقاتها. والواقع أن أي جمعية عامة بإمكانها أن تجعل أجهزتنا أحدث وأكثر استجابة للتطورات الحالية.

ومع ذلك، فقد تبين لي أن هناك مقاومة شديدة لإصلاح الأجهزة القائمة، إما لوجود مصالح مكتسبة - أو الأسوأ - بسبب الخوف من فقدان التحكم في العملية. بيد أن الخوف من التغيير من العوامل التي لا يبشر بخير في عالم لا يفتأ يتغير تغيراً هائلاً.

والنتيجة المنطقية والبسيطة هي الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لترع السلاح لمناقشة هذه القضايا والبت في كيفية النهوض بالمهام بشكل أفضل. وأعلم أن هناك بعض المشكلات بشأن الاتفاق على عقد هذه الدورة، لكنها لا تبدو عصية على الحل. وربما استطاع مؤتمر قمة الأمم المتحدة القادمة حشد الدعم السياسي اللازم لتخطي هذه العقبات.

هذه هي ملاحظات قليلة أردت أن أتبادلها مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح قبل أن أغادركم. ويسعدني أنني كنت عضواً في المؤتمر لمدة طويلة. ولقد كانت نوعية المناقشات دائماً ممتازة. وكان الأداء المهني للزملاء رائعاً. وأود أن أشكركم جميعاً على تعاونكم وصدقتكم. كما أود أن أوجه إليكم سيدي الرئيس وإلى جميع من

سبقوكم الشكر، على ما بذلتم من جهود كبيرة لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. كما أشكر السيد سيرغاي أوردزو نيكيدزه، الأمين العام، والسيد أنريكه رومان - موراي، نائب الأمين العام، وسائر الزملاء من إدارة شؤون نزع السلاح والأمانة. وأود أخيراً وليس آخراً، أن أوجه الشكر إلى مترجمينا الفوريين، وأن أعتذر لهم عن التحدث في مرات عديدة دون نص معد سلفاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير ساندرز على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها للرئاسة.

لدي قائمة بمتكلمين من نحو ٣٠ وفداً. ومن المحتمل أن يعني ذلك أن علينا عقد جلسة أخرى بعد الظهر. وسأتحول مباشرة إلى قائمة المتكلمين. المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل وفد اليابان. السفير مين.

السيد مين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد استمعت إلى بيان السفير كريس ساندرز وأحس أن الخسارة كبيرة. فلقد ساهم في أعمالنا مساهمة لا تقدر بثمن، وأكرر التأكيد على أننا ندعم محتويات العملية التي استهلكت وعرضت في الورقة غير الرسمية التي أعدها والمعنونة "أفكار".

وبصدد نزع السلاح النووي، تم التعبير عن الجهود التي يبذلها اليابان في هذا المجال في قرارنا المقدم إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة والمعنون "الطريق إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية".

ولقد أحرز بعض التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وتقدر اليابان حق التقدير معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو)، وتشجع كلاً من روسيا والولايات المتحدة على العمل صوب تنفيذها تنفيذاً تاماً والنظر في الاستناد إلى المعاهدة للقيام بالمزيد من التخفيضات عن طريق الاعتراف بها باعتبارها أساساً للمستقبل وليس بوصفها غاية في حد ذاتها. بيد أن ثمة حاجة إلى المزيد من الشفافية والتقدم المطرد في عملية نزع السلاح النووي.

ومن المؤسف للغاية أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لم يتفق على أي وثيقة أساسية، وقد كان المؤتمر مناسبة مهمة للمضي قدماً في مجال نزع السلاح النووي.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح الآن أن يواصل القيام بدور محوري في ما يخص اتخاذ تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح، وتدعم اليابان إنشاء لجنة مخصصة تُعنى بتزع السلاح النووي طبقاً للفقرة ٢ من الوثيقة CD/1693/Rev.1، على النحو المحدد في ورقة "أفكار" التي صاغتها الرئاسة الهولندية.

واليابان إذ تأخذ في الحسبان العوامل المتصلة بالموضوع، تنظر في إمكانية إعادة صياغة قرارها الذي اتخذته اللجنة الأولى هذا العام، ونود الدعوة إلى تقديم الدعم والتعاون على أساس وطني، بغض النظر عن سياقات المجموعات القائمة، من جميع الدول التي لها نفس التفكير والتي يمكن أن تشاطر وجهات نظرنا التي أبدت في مشروع القرار.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وأعطي الكلمة لمثلة مصر التي ستحدث باسم الدول العربية الأعضاء أو التي لديها صفة مراقب لدى مؤتمر نزع السلاح.

السيدة جبر (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم - باسم الدول العربية الأعضاء المراقبة في مؤتمر نزع السلاح - على توليكم رئاسة المؤتمر ونؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم وخالص تمنياتنا لكم بالنجاح في مهمتكم الصعبة. كما أود أن أعرب عن خالص التقدير لأمين عام مؤتمر نزع السلاح ونائب الأمين العام ولأمانة المؤتمر. هذا وأحرص باسم وفد بلادي على التعبير عن خالص التقدير للسفير كريس ساندرز لخبرته ولجديته في تناول أعمال مؤتمر نزع السلاح مع خالص تمنياتي له بمواصلة دوره الهام في الأنشطة المعنية بهذا الموضوع.

السيد الرئيس، إن استمرار حالة الجمود التي يمر بها المؤتمر يشكل مصدر قلق كبير للمجموعة العربية خاصة في الوقت الذي يزداد فيه حجم وخطورة التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي على المستويين الإقليمي والدولي. إلا أنه بالرغم من التغيرات الجوهرية في البيئة الأمنية، إقليمياً ودولياً، لم تتغير تطلعات العديد من الدول ومن ضمنها الدول العربية إزاء الإطار المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وهو الأمر الذي ينعكس في استمرار اعتمادنا على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لتزع السلاح. وتود المجموعة العربية الإشارة هنا إلى مساندتها لبيان مجموعة الـ ٢١ أمام المؤتمر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، وإلى المواقف الواردة فيه وسيحدث بعد لحظات السيد سفير إثيوبيا باسم المجموعة وبطبيعة الحال ندعم هذا الموقف وما سيأتي في بيانه.

ويظل نزع السلاح النووي أولوية المجموعة العربية في مجال نزع السلاح على المستوى الإقليمي والدولي وينبع ذلك من قناعتنا بأنه طالما وجدت أسلحة نووية فلن يكون هناك أمن واستقرار حقيقي على المستويين الإقليمي والدولي، وفي هذا الإطار فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عجز مؤتمرنا عن تلبية النداءين الموجهين إليه من جانب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وهما إنشاء جهاز فرعي ملائم لتناول نزع السلاح النووي وبدء التفاوض حول معاهدة لحظر المواد الانشطارية بما يشمل المخزون، أخذاً في الاعتبار الأهداف ذات الصلة لتزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ونود في هذا الصدد التأكيد على الأهمية القصوى التي نوليها لنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وعلى التزامنا بتحقيق الأهداف التي تضمنتها الوثيقة الختامية للمؤتمر، وعلى رأسها الخطوات الثلاثة عشر لتزع السلاح النووي والتي لا تزال تعهداتها قائمة.

بينما تشدد المجموعة العربية على هدف نزع السلاح النووي على المستوى الدولي فإن الوضع الحالي في الشرق الأوسط يقلقنا أيضاً بصفة خاصة.

لقد أخذت الدول العربية على عاتقها نبذ الخيار النووي بانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووافقت الدول العربية الأطراف في هذه المعاهدة في عام ١٩٩٥ على التمديد اللاهائي للمعاهدة اقتناعاً منها بما يمكن أن يوفره لها القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط من تحقيق الأمن الإقليمي من خلال إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي.

وفي هذا السياق أيضاً كانت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السادس واضحة في إعادة التأكيد على:

"أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لهدف عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط، المادة السابعة"، الفقرة ١٦، "البند ٣".

إن الدول العربية تلح على ضرورة تفعيل القرار المحوري لعام ١٩٩٥ بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١ الذي يهدف في بنده ١٤ إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وكذا القرارات التي تصادق عليها الجمعية العامة سنوياً بمبادرة من المجموعة العربية في هذا الشأن. وكما تعلمون فإن هذه المبادرات العربية قد أدت إلى مصادقة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين على القرارين ٦٣/٥٩ و ١٠٦/٥٩ الخاصين بهذه المسألة. وتذكر دولنا أيضاً بمشروع القرار الذي تقدمت به الدول العربية إلى مجلس الأمن سنة ٢٠٠٣ والذي لا زال مطروحاً أمامه والهادف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي.

أما بالنسبة للمؤتمر الاستعراضي الأخير في نيويورك فلقد وقفت المجموعة العربية في إطار حركة عدم الانحياز منذ بداية المؤتمر داعية إلى ضرورة إجراء مراجعة حقيقية ونزيهة وتمثل توجهنا في ضرورة تناول الأركان الرئيسية الثلاثة للاتفاقية بقدر متوازن وموضوعي إيماناً منا بأن هذه الأركان وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية، تشكل كلاً متكاملًا. وتحرص أطراف الاتفاقية على تنفيذ الأحكام الخاصة بهذه الأركان وعلى اعتبارها متساوية من حيث الأهمية.

وفي هذا الصدد فإن المجموعة العربية تعبر عن خيبة أملها لفشل المؤتمر الاستعراضي في التوصل إلى النتائج المرجوة منه فيما يتعلق بتحقيق عالمية المعاهدة والالتزام بتطبيق القرارات واحترام التعهدات الواردة في قرار مؤتمري الاستعراض لعام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. إننا نطالب مؤتمر نزع السلاح بالتوصل لبرنامج عمل يتوافق الآراء يتضمن إنشاء جهاز فرعي للتفاوض بشأن الترع الكامل والشامل للسلاح النووي، وأود الإشارة هنا إلى موقف حركة عدم الانحياز، كما قدمته ماليزيا، في ورقة عمل الحركة للجنة الرئيسية الأولى للمؤتمر الاستعراضي الأخير، والتي نأمل أن تكون إحدى أسس عملنا في المؤتمر فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وشكراً سيادة الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة مصر على بياها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها للرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل وفد الصين. السفير هو.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): سيدي الرئيس، يود الوفد الصيني أن يهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر ويعتقد أن جهودكم يمكن أن تساعد على تسهيل أعمال المؤتمر؛ ويمكنكم الركون إلى دعمنا الكامل.

اليوم، سيستجيب الوفد الصيني لقراركم بتبادل بعض الأفكار معكم ومع سائر الوفود عن قضية نزع السلاح النووي. أولاً، ما الذي أفضى إلى الجمود الحالي في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف؟ إن نزع السلاح

السنوي يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، كان موضوع نقاش ساخن في المحافل المتعددة الأطراف في حين أنه ينطوي على العديد من التناقضات والاختلافات. وتنعكس هذه التناقضات والاختلافات في واقع أن مؤتمر نزع السلاح لم يرق بأية عمل جوهري في مجال نزع السلاح النووي؛ وأن المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي اختتم أعماله مؤخراً لم يقدم أي مقترحات موضوعية بشأن الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار النووي، بما فيها الركن المتعلق بتزع السلاح النووي؛ وأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاتفاق على ضرورة مناقشة قضية نزع السلاح النووي؛ وأنه لا يمكن حتى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لتزع السلاح، ذلك أن نزع السلاح النووي هو أحد المواضيع التراجعية.

فما الذي تسبب في هذا الوضع؟ لقد أحرزت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من جهة، بعض التقدم في مجال خفض الأسلحة النووية على الصعيد الثنائي. ونشهد من جهة أخرى إلغاءً لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، متى نُظر إليها بوصفها حجر الزاوية في التخطيط والاستقرار الاستراتيجي الدولي؛ وعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ؛ وصعوبات إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتعاطف خطر تسليح الفضاء الخارجي. وإضافة إلى هذا، يتنامى اليوم اتجاه نحو التشديد على عدم الانتشار، في الوقت الذي يقلل فيه من أهمية نزع السلاح النووي. فالنظام التقليدي في مجال عدم الانتشار، الذي تمثل فيه الرقابة على الصادرات الدور المحوري، يترك مكانه شيئاً فشيئاً لمكافحة الانتشار التي تتسم بوسائل عسكرية من قبيل الغارات الوقائية والحظر. ورُفض طلب وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقُلص حق الدول الحائزة للأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ثم إن هناك منظومة دفاعية مضادة للقذائف التسيارية تقوض الاستقرار الاستراتيجي الدولي بلغت المرحلة الأولية من الانتشار. وقد شكك في مبادئ وتدابير مهمة في مجال نزع السلاح اعتمدت في المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم الانتشار.

ومما لا ريب فيه أن النهج والأهداف الثنائية والمتعددة الأطراف تنطوي اليوم على اختلافات كثيرة بدلاً من أن يكمل بعضها بعضاً. والواقع أن الظواهر المذكورة أعلاه تعتبر مؤشرات لتراجع لا ينفك يتعمق بين من يفضل نزع السلاح ومن يركز على عدم الانتشار.

فكيف يمكن دفع عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي إلى الأمام؟ أولاً، إن الدعامة الأساسية لتحقيق ذلك هو توفر بيئة دولية مأمونة ووجود استقرار استراتيجي. وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي يجب معالجة الأعراض والأسباب الجذرية للمشكلة على السواء. فترع السلاح النووي لا يتأتى في فراغ. وإيجاد بيئة أمنية دولية سليمة وإيجابية والحفاظ على التوازن الاستراتيجي الدولي تمثل الأساس الحقيقي للتقدم في نزع السلاح النووي. بيد أنه ينبغي التشديد على أن الجهود المبذولة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ولتحقيق نزع السلاح النووي يسيران جنباً إلى جنب. وفي هذا المنظور، من المهم للغاية لتزع السلاح النووي عدم استحداث أي منظومة دفاعية مضادة للقذائف التسيارية تقوض الاستقرار الاستراتيجي وعدم نشر أي سلاح في الفضاء الخارجي. ويصعب تصور أنه بمجرد استحداث هذه المنظومة المكتملة أو نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، ستظل الأمور على ما هي عليه في مجال نزع السلاح النووي. ففي أفضل الأحوال، لن تفضي هذه التطورات أبداً إلى نزع السلاح النووي.

ثانياً، يعتبر وجود نُهج متوازن في ميدان نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية شرطين لا بد منهما. والجهود المبذولة للتوصل إلى نزع السلاح النووي وحظر انتشار الأسلحة النووية يتكاملان. فالتمديد اللامتناهي لمعاهدة عدم الانتشار لا يعني أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكنها أن تثبت بأسلحتها النووية للأبد. إن تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها في مجال نزع السلاح بحسن نية ضماناً لا غنى عنها للحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي؛ ويعتبر منع انتشار الأسلحة النووية جانباً رئيسياً من جوانب عملية نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ولا يمكن تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية إلا إذا دمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية تماماً أسلحتها النووية في وقت مبكر، وتمسكت الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بتعهداتها بعدم اقتناء تلك الأسلحة في الوقت الذي تبذل فيه كلنا الفئتين من البلدان جهوداً متواصلة لزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وثالثاً، يعد الالتزام بالمبادئ الأساسية في مجال نزع السلاح النووي ضماناً. وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي عملية عادلة ومعقولة من التخفيض التدريجي لتحقيق حد أدنى من التوازن. وتتحمل البلدان التي تملك أكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح النووي وينبغي أن تكون سباقة في تقليص ترساناتها تقليصاً كبيراً. وتقدم الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ عدداً من المبادئ والتدابير لزع السلاح النووي، من بينها أن تقليص الأسلحة النووية ينبغي أن يتم على نحو يمكن التحقق منه بفعالية ولا رجعة فيه وملزم قانوناً؛ كما ينبغي أن تهتدي جميع تدابير نزع السلاح النووي، بما فيها مختلف التدابير الوسيطة، بمبدأ حماية الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص لجميع الدول، وينبغي أن تساهم في السلم والأمن الدوليين.

ولا تزال الوثيقتان الختاميتان للمؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ تتسمان بالوجاهة اليوم. ولا يستحب انتهاج نهج استنسابي إزاء محتوى كل منهما. فهذه المبادئ ينبغي أن توجه الجهود في مجال نزع السلاح.

رابعاً، تعتبر التدابير الوسيطة المناسبة في مجال نزع السلاح مكتملة ومفيدة. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن تنفيذ مختلف التدابير الوسيطة العملية في مجال نزع السلاح سيكون مكتملاً ومفيداً لعملية نزع السلاح المتعددة الأطراف ومن شأنه أيضاً أن يعزز الثقة بين الأمم. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلص دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية الوطنية، وأن تتخلى عن مذهب الردع النووي القائم على عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية وأن تكف عن سياسة تقليص عتبات استخدام الأسلحة النووية. وينبغي لكل دولة حائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بعدم توجيه أسلحتها النووية إلى أي بلد وألا تعتبر أي بلد هدفاً لهجمات نووية. وينبغي لها إعادة جميع الأسلحة النووية المنتشرة خارج أقاليمها. كما ينبغي التخلي عن سياسة وممارسة المظلة النووية والتبادل النووي. وينبغي عدم صنع أسلحة نووية سهلة الاستخدام وقليلة المردود. كذلك ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع إطلاق أسلحة نووية سهواً أو من غير إذن. وتتعهد جميع هذه الدول بعدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف؛ وعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ ثم إبرام صكوك دولية لذلك الغرض. إن هذا التدبير الوسيط في مجال نزع السلاح النووي هو الأقرب إلى الواقع وإلى المنطق.

ومع أن التدابير المذكورة آنفاً لا يمكن أن تحل محل التخفيضات الملموسة في الأسلحة النووية، فإنها قد تساعد على تعزيز الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبين هذه الدول والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. كما يمكن أن تقلل من احتمال اندلاع حرب نووية، وهو ما يهيئ الظروف اللازمة للحظر الشامل للأسلحة النووية وتدميرها بالكامل.

خامساً، لا بد من إنشاء لجنة مخصصة تُعنى بترع السلاح النووي بوصفها إطاراً لتعزيز الجهود الدولية في مجال نزع السلاح النووي. ومن الضروري وضع حد للخلاف المستحکم في مؤتمر جنيف لترع السلاح. وتفضل الصين التوصل إلى اتفاق مبكر على برنامج عمل يقوم على "مقترح السفراء الخمسة" حتى تستهل أعمال موضوعية بشأن نزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. أما في ما يخص ولاية اللجنة المخصصة المعنية بترع السلاح النووي، فإن الصين تدعم الموقف المعقول لمجموعة الـ ٢١.

إن أسلحة الصين النووية موجهة لأغراض دفاعية بحتة. ولقد مارسنا على مدى العقود التحفظ الشديد في تطوير القوى النووية، ولم نشرك قط في سباق التسلح النووي، ولم نطور أي أسلحة نووية في الخارج وأبقينا قوانا النووية ضمن الحدود الدنيا اللازمة للدفاع عن النفس. وتؤيد الصين الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية، متبعة سياسة عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية، وتتعهد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية بأي حال من الأحوال. وتتعهد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتدعم الصين دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ مبكراً، وهي ملتزمة بالتصديق على المعاهدة مبكراً ومستعدة للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج العمل الشامل لمؤتمر نزع السلاح. وقد ساهمت سياسات الصين النووية بصورة إيجابية في العملية الدولية لترع السلاح النووي.

وكالمعهد لن ندخر جهداً، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لإزالة تهديد الأسلحة النووية مبكراً وتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها للرئاسة. والآن، أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي السفير سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): أود بداية، سيدي الرئيس، أن أهنتكم على توليكم رئاسة المؤتمر. ونتمنى لكم التوفيق ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. كما أود أن أعرب عن مشاطرتي لكلتكم عن زميلنا وصديقنا كريس ساندرز.

إن روسيا تؤيد مبادرتكم بعقد مجموعة من أربعة اجتماعات عامة غير رسمية متتالية للمؤتمر للنظر في قضايا نزع السلاح النووي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونتفق مع من يشعرون بأن الاتفاق على هذه

القضايا الأربع قد يمثل أساساً للحل الوسط الذي طال انتظاره بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن تفضي الاجتماعات العامة القادمة إلى إحراز تقدم لتحقيق هذا الهدف.

وإظهاراً لحسن النية، أشرنا من قبل إلى أننا لن نعترض على الحلول التوفيقية المحتملة بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح المقترح في "مبادرة السفراء الخمسة" المعروفة وفي ورقة "أفكار" التي أعدها السفير ساندرز، وإن كان إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم تفوض إليها سوى مهمة المناقشة قد كان بالطبع بعيداً عن توقعاتنا. ولن نعترض بطبيعة الحال إذا أصبحت معالجة قضايا نزع السلاح النووي جزءاً من برنامج العمل كما ورد في تلك المبادرات. كما نود الإشارة إلى أن الطرف الروسي قد انخرط فعلاً في عملية شاملة وأساسية لتدقيق النظر في قضايا نزع السلاح النووي في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وأدلت روسيا بالعديد من البيانات بشأن تلك القضايا خلال المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار الشهر الماضي. ونود اغتنام هذه المناسبة لتجديد التأكيد على بعض العناصر الرئيسية في النهج الذي نتبعه.

إن الاتحاد الروسي ملتزم بهدف نزع السلاح النووي طبقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ننطلق من إدراك أنه لا يمكن إزالة الأسلحة النووية تماماً إلا على مراحل صوب هذا الهدف النهائي على أساس اتباع نهج شامل بمشاركة جميع القوى النووية، وبالطبع في سياق استمرار الاستقرار الاستراتيجي. ثم إن روسيا تنفذ كل تعهداتها في مجال خفض الأسلحة النووية. إن هذه العملية - وهي عملية تستعمل فيها اليد العاملة بكثافة وصعبة من الناحية التقنية ومكلفة - تتقدم خطاها بنجاح واتساق دون انقطاع. ونتيجة للجهود المشتركة والموحدة التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، لا يفتأ عدد الأسلحة النووية على الأرض يتضاءل شيئاً فشيئاً.

فقد قلصت روسيا ترسانتها النووية الإجمالية بمقدار خمسة أمثال منذ عام ١٩٩١. أما أسلحتها النووية غير الاستراتيجية فقد تقلصت بمقدار أربعة أضعاف. وفي إطار معاهدة موسكو، يجب على روسيا والولايات المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أن يزيدا من خفض مستويات الرؤوس الحربية بنحو ثلاثة أضعاف، مقارنة بالعبءات التي حددتها معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) بحلول نهاية عام ٢٠٠١.

ونحن مستعدون لاتخاذ المزيد من التدابير البناءة في هذا الميدان كما أشار الرئيس بوتين. وقد أشارت روسيا، على وجه الخصوص، في العديد من المناسبات إلى استعدادها لمواصلة تخفيض ترسانتها النووية الاستراتيجية إلى مستوى أدنى من المستوى المنصوص عليه في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونحن ملتزمون بمبدأ عدم الرجوع عن تخفيضات الأسلحة النووية. وتولي روسيا أهمية خاصة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينتهي الاتحاد الروسي، الذي صدق على هذه المعاهدة في عام ٢٠٠٠، سياسة تتمسك بالمبادئ وتهدف إلى ضمان دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

كما تشمل مساهمتنا في نزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه برنامجاً لتحويل ٥٠٠ طن من اليورانيوم العالي التخصيب المتزوع من أسلحة نووية روسية إلى وقود لتشغيل مصانع طاقة نووية. وسيعالج نصف تلك الكمية بحلول فصل الخريف القادم بالتعاون مع الولايات المتحدة.

ويصاحب خطواتنا على طريق نزع السلاح النووي تغييرات هيكلية في قطاع الأسلحة النووية الروسي. فقد خفضنا بمقدار النصف قدرتنا الإنتاجية الدفاعية بوصفها زائدة عن الحاجة. وبالتعاون مع الولايات المتحدة، نعمل على إغلاق المفاعلات الروسية المولدة لليورانيوم - الجرافيت الصناعي القادرة على صنع البلوتونيوم المستخدم في الأغراض الحربية. ويجدر بالذكر أن المواد المصنوعة في هذه المرافق لا تستعمل لأغراض عسكرية. وعلاوة على ذلك، أوقف بلدنا منذ فترة طويلة إنتاج اليورانيوم اللازم لصنع أسلحة نووية.

ويؤيد الاتحاد الروسي بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية. وتعمل روسيا على تأمين السلامة التقنية والتخزين الآمن لأسلحتها النووية على النحو الملائم. وأود الإشارة إلى أن جميع أسلحتنا النووية مخزنة مركزياً في مرافق تخزين تقع في أراضي روسيا حصراً. ووضعت روسيا واتبعت مجموعة من التدابير لمكافحة الأعمال الإرهابية. فهي تقوم دورياً بتفتيش شامل لجميع المرافق التي قد تشكل مخاطر إشعاعية للتأكد من سلامتها واستعدادها للتصدي للأعمال الإرهابية. وبالتالي، فإن روسيا تثبت عزمها على إجراء تخفيض حقيقي لأسلحتها النووية ونزع السلاح، والأهم أنها تضع ذلك موضع التنفيذ. وإننا ندعو جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام إلى هذه العملية.

تلزم هي بعض من العناصر الأساسية في موقف روسيا إزاء نزع السلاح النووي. وإننا نصغي بعناية إلى الآراء الواقعية والمتوازنة التي تعبر عنها سائر الدول بشأن هذه القضية. كما أننا مستعدون، عند الاقتضاء، لتقديم معلومات إضافية في أي لجنة مقبلة مخصصة تابعة لمؤتمر لنزع السلاح تعنى بقضايا نزع السلاح النووي.

وفي إطار معاهدة عدم الانتشار، وهي لفترة غير محددة، يمثل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إذا جاز القول، وجهان لعملة واحدة (وبالتبع نحن لا نغفل قضية التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لكن هذه المسألة تدخل ضمن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار). وفي هذا الخصوص سمحوا لي أن أتحدث قليلاً عما خلص إليه المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخراً. وبالرغم من عدم الخروج بتوصيات جوهرية للمستقبل بشأن تعزيز معاهدة عدم الانتشار، فليس هناك مبرر لقول إن هذا المؤتمر قد فشل. فنحن نعتقد أنه أنجز عملاً مفيداً. ولا ريب أن المؤتمر قد كشف عن تنوع شديد في الآراء بشأن سبل تنفيذ التزاماتنا في إطار معاهدة عدم الانتشار؛ وهذا أمر طبيعي، نظراً إلى التغييرات الأساسية التي حدثت في مجال الأمن الدولي في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، أكدت مجدداً المسائل المبدئية التي تشترك فيها جميع الأطراف في المعاهدة. فلم يقل أحد إن المعاهدة عفا عنها الزمن. ولم يقترح أحد بصياغة صك مختلف ليحل محل معاهدة عدم الانتشار. وشدد جميع الأطراف على حيوية المعاهدة وأهميتها بوصفها حجر الأساس لنظام عدم الانتشار النووي. ونعتقد أن كل شيء يشير إلى أن معاهدة عدم الانتشار يمكن وينبغي أن تستمر في كونها الأساس والركيزة للتصدي لجميع التحديات الجديدة التي واجهها نظام عدم الانتشار النووي مؤخراً. ونرى أن مؤتمر نزع السلاح نجح خلال الأسابيع الأربعة من العمل في إجراء تحليل موضوعي ومتوازن للمعاهدة من كافة جوانبها الرئيسية. وجددت جميع الأطراف في المعاهدة التأكيد على التزامها بالتقيد الشديد بواجباتها في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وشدد بالإجماع على ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها عنصراً مهماً في تعزيز الثقة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية طبقاً لنظام عدم الانتشار.

وأود أن أختتم كلمتي بتعليق على عمل مؤتمر نزع السلاح. نحن مستعدون، إذا كان ذلك سيساعد على التوصل إلى حل وسط بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، لدراسة مجموعة محتملة من الحلول تتوخى النظر في الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إطار لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح تعنى بتزع السلاح النووي. وقد سبق أن قُدمت اقتراحات من هذا القبيل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة إلى السفيرة السيدة ويلان، ممثلة آيرلندا.

السيدة ويلان (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئيس النووي لمؤتمر نزع السلاح على اقتراحه بتخصيص وقت محدد للوفود لإلقاء كلمات تتناول قضايا تتعلق بالأمن ونزع السلاح. فهذا الوقت سيتيح لجميع الوفود فرصة لتبادل الآراء حول قضايا تعكس السياسات التي تتبعها بلدانهم. والقائمة الطويلة للمتحدثين لهذا اليوم توحى بأن هذا البند لا يزال وثيق الصلة بجدول أعمال المؤتمر. وكما نعلم، فإن مؤتمر نزع السلاح قد أنشئ بوصفه الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ولعملية التفاوض جوانب عديدة. ذلك أنه يتعين قبل بدء المفاوضات التواصل إلى توافق في الآراء. والمناقشات لازمة لبناء توافق الآراء. ولكننا نشهد هنا داخل المؤتمر عزوفاً عن الدخول في نوع المناقشات الذي من شأنه أن ييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جوانب عديدة من جدول أعمال المؤتمر. فإلى جانب الاختلافات في الآراء التي اتسم بها المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو، يلقي فشلنا الجماعي في اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح ظلال الشك على الاقتراحات المقدمة للاضطلاع على نحو فعال بولايتنا.

وآيرلندا لا تزال ترى أن مؤتمر نزع السلاح لديه إمكانات تجعله أداة هامة في صون السلم والأمن الدوليين. ولا زلنا نؤمن بأن التعاون المتعدد الأطراف في مصلحة الجميع. ولقد وضعنا ثقتنا في النظام المتعدد الأطراف لتزع السلاح وفي معاهدات واتفاقيات عدم انتشار الأسلحة النووية. وإننا ملتزمون بإنفاذ تلك الصكوك وتعزيزها وبالسعي إلى تعميم معاييرها. ونحن نعتقد أن هذا النهج الجماعي القائم على القواعد لا يزال سارياً على الرغم من التغييرات الأمنية الجديدة التي نشأت منذ نهاية "الحرب الباردة". وليس لدينا اعتراض على ذلك، ولكننا لسنا مع الإطاحة بالقواعد المستقرة ولا نود مناهضة النهج الإبداعية أو أن نتجاهل التحديات الجديدة التي يواجهها جدول أعمالنا وأهداف هذا المؤتمر.

كما أن النظام الدولي القائم على القواعد والمؤسسات الدولية القوية لهما أهمية بالغة للاتحاد الأوروبي الذي تفتخر آيرلندا بعضويتها فيه. والالتزام بالنظام التعددي القوي لا يزال أمراً حيوياً للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي يتبعها الاتحاد. وقد كرر السفير كريس سانديرز في البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي أمام هذا المؤتمر في ٩ حزيران/يونيه، هذه الاعتقادات التي تنطبق على المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠٠٥، والموقف المشترك فيما بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن. كما كرر التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة تنفيذ برامجه للتعاون في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وقد أعاد الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الاستعراضي المعقود في أيار/مايو التأكيد على دعمه للقرارات التي تم اعتمادها في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة وتمديدتها والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، المعقود في عام ٢٠٠٠.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" إلى أن المركز الفريد للدول الحائزة للأسلحة النووية يستتبع أيضاً مسؤولية فريدة". "وعليها أن تتخذ المزيد من الخطوات التي تشمل، فيما تشمل، مواصلة إجراء تخفيضات في ترساناتها... والسعي إلى إبرام اتفاقات لمراقبة الأسلحة لا تنطوي على مجرد التفكيك وإنما عدم قابلية التراجع أيضاً". ولهذا المنظور وقع عميق على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما هنا في مؤتمر نزع السلاح. وسيوفر الأخذ بهذا المنظور بالكامل أساساً راسخاً لتزع السلاح النووي بصورة دائمة. وقد أكد السيد ديرموت أيهرن ت.د، وزير الخارجية الأيرلندي عند إدلائه ببيان في نيويورك في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، من جديد أن أيرلندا تولى منذ تموز/يوليه ١٩٦٨ الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية لدعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمان الاحترام الكامل لجميع أحكامها. وانسجماً مع هذا النهج، تواصل أيرلندا دعم إنشاء هيئة فرعية للمؤتمر تعالج بصفة خاصة مسألة نزع السلاح النووي. كما أننا ندعم الأعمال التي بدأت بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالفعل، فإننا نعلق أهمية خاصة على الخطوات العملية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ المتعلقة بالجهود المنتظمة والمتوالية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ولا سيما الالتزام الراسخ الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها من الأسلحة النووية بالكامل.

ولا تزال أيرلندا تعتقد أن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية عمليتان تدعم أحدهما الأخرى. وإهمال إحدى العمليتين قد يؤدي إلى تقويض إحراز تقدم في الأخرى. فزع السلاح ينبغي أن يكون العنصر الرئيسي لجهودنا في قهر التحدي الذي يطرحه الانتشار.

وبالطبع فإن جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح لم يصادقوا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن مؤتمر نزع السلاح يمكنه أن يتيح محفلاً تتمكن فيه هذه البلدان من المشاركة بصورة فعلية في مناقشة قضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وإننا نحث هذه البلدان على استطلاع إمكانات المؤتمر في هذا المجال.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال المساعدة في وقف المزيد من التجارب لتطوير الأسلحة النووية قد تشكل حجر الزاوية لعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد كانت المفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية من أعظم منجزات هذه الهيئة. ونحن نتطلع إلى المؤتمر المزمع عقده في أيلول/سبتمبر بموجب المادة الرابعة عشرة من معاهدة حظر التجارب النووية. ونأمل أن يوفر هذا المؤتمر الزخم اللازم لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ. ونحن لا نزال نشعر بالارتياح إزاء الموقف الاختياري للتجارب ونؤيده، لكننا ندرك أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلاً للتعهدات الملزمة قانونياً المنصوص عليها في المعاهدة.

لقد كان للتعليقات التي أبدتها الرئيس النرويجي للمؤتمر في آخر اجتماع لنا بشأن ضرورة حشد الإرادة السياسية" اللازمة كي يقوم هذا المؤتمر بأعماله على النحو الصحيح، صداها على وفود عديدة. وفي حين أنه قد تعذر على هذا المؤتمر حتى الآن التوصل إلى توافق سياسي ملزم في الآراء بشأن المفاوضات المقبلة، فلا بد له من القيام بدور فاعل لخلق التفاهم المشترك الضروري لتحقيق ذلك. ولذلك فإن أيرلندا ستواصل اتباع نهج مرن إزاء المبادرات الرامية إلى دفع المؤتمر للعمل. فقد رأينا عدداً من مثل هذه المبادرات بما في ذلك مبادرة السفراء الخمسة

وكذلك الورقة الأخيرة المعنونة "غذاء الفكر". وأثناء هذه المبادرات، كانت التنازلات المقدمة هامة بالرغم من قلتها. وينبغي العمل على توسيع نطاق هذه التنازلات وعدم تغافلها.

وقبل أن أحتتم كلمتي، اسمحوا لي أن أعرب عن أطيّب تمنياتي للسيد كريس ساندريز الذي سنفتقده في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة آيرلندا على العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل الجمهورية العربية السورية، السيد السفير جعفري.

السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): بداية سيدي الرئيس ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي قدمته سعادة سفيرة مصر باسم المجموعة العربية، كما ننضم إلى البيان الذي سيتفضل بإلقائه سفير أثيوبيا باسم مجموعة الـ ٢١.

اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أسدي الشكر لسلفكم سعادة السفير كريس ساندرز للأعمال والجهد الكبير الذي بذله خلال مدة رئاسته للمؤتمر. وأتقدم إليكم باسم وفد الجمهورية العربية السورية بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مؤتمرنا. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم بهدف إخراج المؤتمر الذي يعتبر المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لقضايا نزع السلاح من حالة الجمود التي يمر بها منذ سنوات عديدة. وإننا على ثقة من أن الخبرة الجيدة لبلادكم النرويج في مضمار العمل الدولي الجماعي ستساعدنا في ذلك.

سيدي الرئيس، يأتي عقد هذه الجلسة العامة الرسمية بعد فشل المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في نيويورك في الشهر الماضي. ولا بد من التذكير ببعض الحقائق الخاصة بمسألة نزع السلاح النووي.

أولاً، لقد وافقت الدول الأطراف خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. كما أنها اعتمدت قراراً خاصاً بالشرق الأوسط بهدف جعله منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ على تقوية المعاهدة وتحقيق عالميتها وتبني المبادئ والأهداف لتنفيذها وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط، وذلك أسوة بالمناطق التي أسستها معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندانا وأنتاركتيكا.

ثانياً، خلال الفترة ما بين مؤتمري الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ انضمت باقي الدول العربية غير الأطراف في ذلك الوقت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك بفضل النتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ واعتماد قرار الشرق الأوسط وبسبب الالتزامات التي تم الإعلان عنها خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

ثالثاً، تظل إسرائيل، سيدي الرئيس، الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تستمر في رفض إخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشامل التابع

للكوالة الدولية للطاقة الذرية وذلك على الرغم من الخطورة الكبيرة التي تمثلها هذه المنشآت على أمن دول المنطقة وأمن إسرائيل نفسها.

رابعاً، ربح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ضمن عدة أمور أخرى، بانضمام كافة الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وطالب هذا المؤتمر إسرائيل، الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد للمعاهدة، بالانضمام وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للكوالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن إسرائيل كما تعرفون التي تحظى بدعم واضح ومكشوف من جانب دولة نووية كبرى وبتجاهل ملفت للانتباه من جانب دول نووية أخرى، سواء في الكوالة الدولية للطاقة الذرية أو في مؤتمر نزع السلاح، ما زالت ترفض إرادة المجتمع الدولي بل إنها أفشلت زيارة السيد محمود البرادعي المدير العام للكوالة الدولية للطاقة الذرية إليها على الرغم من الأمل الكبير الذي كان المجتمع الدولي يعلقه على هذه الزيارة.

خامساً، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة بتوافق الآراء للعام الخامس والعشرين على التوالي القرار الذي يطالب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهو القرار السنوي المعتاد الذي ينسجم في أهدافه وأغراضه مع تطلعات دول المنطقة ومع قرارات الكوالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

سادساً، لقد دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اعتماد القرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، وبتأييد ساحق عاماً تلو العام منذ خمسة وعشرين عاماً، وكان آخر قرار اعتمدهت الجمعية العامة هو القرار ١٠٦/٥٩ الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن القلق إزاء التهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية على أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها. ولاحظت الجمعية العامة في قرارها هذا أن إسرائيل تبقى الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح طرفاً بعد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأكدت الجمعية العامة على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهمية إخضاع كافة منشآتها ومعداتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للكوالة الدولية للطاقة الذرية.

سابعاً، لقد سعت سوريا، في إطار جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز وفي إطار الأمم المتحدة ومن خلال تبنيها للعديد من مشاريع القرارات والمبادرات، إلى العمل بجدية بالغة على إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى المبادرات العربية العديدة وآخرها تلك التي تقدمت بها سوريا، باسم المجموعة العربية، إلى مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، والمتمثلة في مشروع قرار يهدف إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية وهو مشروع ما زال مطروحاً أمام مجلس الأمن.

مقابل هذه الجهود البناءة التي تبذلها الدول العربية وسوريا، ما زالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تسمح لمفتشي الكوالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة منشآتها النووية التي أصبحت وفق تقارير عديدة ومنها تقارير إسرائيلية، تشكل قنبلة موقوتة تهدد بوقوع كارثة بيئية وإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك تواصل إسرائيل دفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل خارقة بذلك كل المواثيق والأعراف الدولية.

وقد عبرت سوريا عن استعدادها للانضمام إلى توافق عام في الآراء حول برنامج عمل شامل ومتكامل على قاعدة مبادرة السفراء الخمسة. وما زلنا نعتقد أن هذه المبادرة تشكل القاعدة الأنسب لأعمالنا المستقبلية. ونحن نؤمن بأن نزع السلاح النووي يبقى الأولوية الأولى وأن تشكيل هيئة فرعية في إطار مؤتمر نزع السلاح النووي لبحث موضوع نزع السلاح النووي هو الحد الأدنى لما نتطلع إليه.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل سوريا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خصص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة للسفير بيمير، ممثل وفد إثيوبيا الذي سيتحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيد بيمير (إثيوبيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس بما أن هذه هي أول مرة يأخذ فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم على توليكم هذا المنصب. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل في اضطلاعكم بمهمتكم.

ويتشرف وفدي بالتحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ نظراً للأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء فيها على نزع السلاح النووي.

سيدي الرئيس، نحن نرحب بمبادرتكم الممثلة في عقد أربع جلسات عامة رسمية لكي يتمكن أعضاء مؤتمر نزع السلاح من معالجة القضايا الأربع الرئيسية المدرجة في مبادرة السفراء الخمسة. ونأمل أن تيسر هذه العملية من عملية اعتماد المؤتمر لبرنامج عمل متزن وشامل بغية البدء بعمل موضوعي.

وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن قلقها لأن مؤتمر نزع السلاح تعذر عليه بسبب انعدام الإرادة السياسية، القيام بعمل موضوعي استناداً إلى برنامج عمل متفق عليه منذ عام ١٩٩٩، على الرغم من المرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ إزاء عدد من المقترحات الرسمية وغير الرسمية المقدمة.

ومجموعة الـ ٢١، إذ تؤكد التزامها الراسخ بنزع السلاح النووي، تعود إلى تأكيد مقترحاتها المدرجة في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 المتعلقةتين ببرنامج العمل ومشروع قرار بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي وتعيين ولاياتها، من أجل الشروع في مفاوضات بشأن برنامج متدرج لإزالة الأسلحة النووية بالكامل في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة أن نزع السلاح النووي لا يزال، كما هو الحال من قبل، يحتل الأولوية القصوى لمؤتمر نزع السلاح. وتؤكد أهمية القضاء على إمكانية اندلاع الحرب النووية، والتهديدات التي تلحق بالبشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية. وتؤكد الحاجة إلى إزالة الأسلحة النووية بالكامل، وفي هذا الصدد، تؤكد الضرورة الملحة لبدء مفاوضات دون تأخير.

كما تعرب مجموعة الـ ٢١ عن قلقها البالغ إزاء انعدام التقدم الذي كان من المتوقع إحرازه بعد الالتزام القاطع الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية، خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، الأمر الذي يؤدي إلى نزع الأسلحة النووية.

وتعرب الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن بالغ قلقها إزاء انعدام الإرادة السياسية التي حالت دون أن يجرز المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ نتائج جوهرية. وفي هذا السياق، لا تزال الخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي التي أُنقِص عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، سارية المفعول وتتطلب الإسراع في تنفيذها.

وفي الختام، أتمنى للسفير كريس سانديرز الذي يتركنا أخلص التمنيات في مساعيه المقبلة، وتود مجموعة الـ ٢١ أن تعرب عن خالص تقديرها لجهوده التي لم تعرف الكلل والتي بذلها خلال فترة تقلده منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إثيوبيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة للسفير خان، ممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنتكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم النجاح وأؤكد لكم دعمنا الكامل لمساعيكم. لقد استفدنا من الأفكار المستنيرة للسفير كريس سانديرز ومن ملاحظاته التي اتسمت بالفطنة.

وإننا نعرب عن ارتياحنا لأنكم قمتم، على الرغم من المأزق الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح، بدعوة الدول الأعضاء للتحدث عن القضايا الرئيسية الأربعة المتعلقة بالأمن ونزع السلاح. إن المواقف والاتجاهات السياسية بشأن هذه القضايا معروفة إلى حد ما هنا داخل هذا المحفل. بيد أن تكرار آرائنا وإعادة التأكيد عليها أو تعزيزها يمكن أن يساعدنا في معرفة تطلعاتنا التي قد تكون آخذة في التغيير. فالوضع ليس جامداً؛ بل إنه في تطور. حسناً، إن طريقتكم في دفع عملية تبادل الآراء، بالمعنى البدائي للغاية، هي طريقة مبتكرة وتستحق الثناء.

واليوم، هناك ثلاث وجوه رئيسية للقلق بشأن نزع السلاح النووي هي: (أ) أن نمط نزع السلاح النووي ليس سريعاً بقدر كاف؛ (ب) أنه لا يوجد أي تحرك بشأن القضايا المترابطة لخطر التجارب، والمواد الانشطارية، والفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية؛ و(ج) أن المناقشات والحوار بشأن نزع السلاح جامدة تماماً.

وفي هذا السياق، سأحدث عن خمسة تحديات: *أول* ما يتبادر إلى ذهني هو تفشي العجز المؤسسي أو الأصح الهزال التدريجي في المحافل الثنائية القائمة. فمؤتمر نزع السلاح نفسه لم يكن شديد النشاط فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح.

ويقول الأمين العام كوفي أنان في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" يجب علينا القيام بتنشيط أطراف المتعددة الأطراف "لكفالة استمرار إحراز التقدم في نزع السلاح ولمواجهة الخطر المتزايد للانتشار التدريجي، ولا سيما في الحقل النووي". فهل نحن بصدد القيام بذلك؟ وهل بإمكاننا القيام بذلك؟ وهل من سبيل لتجاوز طقوس التحذير والجلد الذاتي؟

نحن نعتقد أن المعايير والصكوك القانونية المتعددة الأطراف تتمتع بالشرعية والقبول على الصعيد العالمي. والقرارات التي تُتخذ في المحافل المتعددة الأطراف الخاصة أو غير المؤسسية لن تكون لها شرعية على الأجل الطويل. ولذلك، يتعين علينا أن نكرر التزامنا الراسخ بالتعددية والنهج المتعددة الأطراف إزاء نزع السلاح.

ولكي نبدي حديثنا إزاء نزع السلاح، ينبغي بعث الحياة في مؤتمر نزع السلاح لكي يؤدي دوره كمحفل وحيد للمفاوضات الثنائية المتعلقة بترع السلاح. كما ينبغي لنا أن نُشرك اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن لا يتحول هذان المحفلان إلى هياكل تحميلية فارغة من المضمون. ومعنى ذلك أنه يجب تحسين طرائق عمل آلية نزع السلاح وجعلها أكثر فعالية.

أما التحدي الثاني فيتمثل في إيجاد حل للتوتر بين الشرعية النووية والواقع النووي. ولهذا ثلاثة أبعاد على الأقل.

أولاً، تعهدت خمس دول حائزة للأسلحة النووية بالتزامات قانونية لتحقيق نزع السلاح النووي. وقد أُحرز بعض التقدم في هذا المجال. ولكن ينبغي القيام بالمزيد. وهناك تصور بأن القوى النووية تنوي الاحتفاظ بأسلحتها النووية بالنسبة للمستقبل المنظور. ونحن نعتقد أن من الضروري وضع برنامج عمل موثوق به لترع السلاح في إطار زمني معقول لتنشيط صفقة "المساومة" على نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية مقابل صون المصالح الأمنية الحيوية لغالبية الدول.

وثانياً، هناك ثلاث دول أخرى حائزة للأسلحة النووية، من المرجح أيضاً ألا تتخلى عن قدراتها في المستقبل المنظور خارج إطار برنامج عالمي لترع السلاح النووي أو خارج إطار الحد من الأسلحة في المنطقة وحل التزاعات. وقد دعا محمد البرادعي، المدير العام لوكالة الطاقة الذرية، إلى إشراك الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية غير الأعضاء في معاهدة الحد من الانتشار، في المحادثات المقبلة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وينبغي الاهتمام بمثل هذه الدعوات. إن باكستان هي دولة حائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع. وفي هذا السياق، ينبغي أن يتمشى وضعها القانوني مع الواقع. وينبغي تغيير الوضع بحكم الواقع إلى وضع يحكم القانون.

وثالثاً، ينبغي أن يظل التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يحظى بالإقرار الدولي. وينبغي معالجة المسائل المتعلقة بالأجزاء الحساسة لدورة الوقود النووي على نحو عادل وغير تمييزي.

ويمكننا أن نخطو خطوة أخرى ونعقد اجتماعاً دولياً لحل هذه التوترات بين الشرعية والواقعية.

والتحدي الثالث هو تقليل دور الأسلحة النووية في مذاهب الأمن. فترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية هما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن الفصل بينهما. وينبغي الاحتفاظ بالتوازن الدقيق بينهما والحفاظة عليه. والأولوية التي تحظى بها الأسلحة النووية في السياسات الأمنية الوطنية لها أثر المحاكاة ولها أيضاً تأثير غير مباشر على نزع السلاح.

أما التحدي الرابع فهو مكافحة الإرهاب ومنع وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل.

ولعلني أقول إن التحدي الخامس هو التشجيع على إجراء حوار حقيقي بين الأغنياء والفقراء، لأن ما يتم في إطار المؤتمر حالياً هو أن الطرفين يعطيان أحدهما الآخر الأذن الطرشاء.

ومنذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٩٨، عندما أصبحت باكستان قوة نووية معلنة، اقترحنا تدابير إقليمية عديدة لنزع السلاح لكنها لم تتلق الدعم من محاورينا الرئيسيين. وبعد قيامنا بالتجارب، اخترنا أدنى درجات الردع الموثوق به من أجل دفاعنا وأمننا على الصعيد الوطني.

واليوم، نجد أن جنوب آسيا قد تكون من الناحية الواقعية بعيدة جداً عن نزع السلاح، لكن باكستان لا توافق على سباق تسلح استراتيجي أو تقليدي مفتوح الطرفين في منطقتنا. ولن نستعمل أو نهدد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. وإننا ندعم الحد من الأسلحة والمبادرات والجهود الدولية المتعلقة بتزع السلاح.

إن باكستان تنفذ وفقاً طوعياً وأحادي الطرف فيما يتعلق بإجراء مزيد من التجارب النووية، وإننا على استعداد للمشاركة في مفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية وفقاً لولاية شانون.

إن باكستان تنفذ مع الهند نظام استراتيجي لضبط النفس مؤلف من ثلاثة عناصر هي تقييد إنتاج الأسلحة النووية والقذائف، وتحقيق التوازن التقليدي، وفض النزاعات. ونحن بصدد إحراز بعض التقدم في هذا المجال. وقد أكدت باكستان والهند في العام الماضي على أن القدرات النووية لكل منهما التي تستند إلى ضرورات أمنها القومي، تشكل عاملاً من عوامل الاستقرار. وإلى جانب البيانات الإعلانية، فإننا نعمل أيضاً على تحقيق الاستقرار الاستراتيجي، وبناء الثقة، والحد من المخاطر. وإننا ندعو الهند إلى الحوار لكي نتوصل إلى حل لموضوع كشمير يكون مربحاً للجميع وعادلاً ودائماً.

واليوم، يواجه مؤتمر نزع السلاح أزمة تتعلق بأهميته وقدرته التشغيلية. وقد واجه مؤتمر نزع السلاح في الماضي أزمات مماثلة من التقاعس والتشكك في الذات واستطاع التغلب عليها. وأسباب هذه الثغرة سياسية وليست إجرائية. وبغية تنشيط مؤتمر نزع السلاح، علينا أن نفهم ضخامة التهديدات التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل وأن نبدي استعداداً لمعالجتها بصورة جماعية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أولاً أن نخرج المؤتمر من الجمود السياسي من خلال المناقشة والحوار. ومن ثم تأخذ الإجراءات مكائماً تلقائياً. ولكي نتقل إلى الجوهر، نحتاج إلى وضوح الهدف وإلى الإرادة السياسية المرونة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة للسفير شترولي، ممثل سويسرا.

السيد شترولي (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن الدعوة التي وجهتها إلى الوفد في هذا المؤتمر لتركيز بيانهم، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، على هيكل موضوعي، ستلقى التعاون الكامل من وفدي. إن سويسرا تدعم جميع الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة يمكن التحقق منها. فسويسرا تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصك الوحيد العالمي الملزم قانوناً لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النوويين. وبالتالي فهي أداة ضرورية للسلم والاستقرار

الدوليين. وتؤكد سويسرا على أن التركيز الذي يتم حالياً على الانتشار النووي ينبغي ألا يؤدي إلى إهمال الركيزتين الأخرين اللتين تركز عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تلك المتعلقة بترع السلاح النووي. وبالتالي فإن سويسرا تشدد على الحاجة إلى احترام الحل التوفيقي الذي مكن من إبرام الاتفاقية بين الدول التي تخلت عن حيازة الأسلحة النووية مقابل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة جهودها لتحقيق نزع السلاح النووي.

وحيث إن الغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد التزمت بتعهداتها بعدم حيازة الأسلحة النووية، فنحن ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مواصلة الوفاء التدريجي بالتزاماتها المتعلقة بترع السلاح. ولا شك أن تطورات إيجابية قد حدثت منذ المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد عام ٢٠٠٠. ومن ثم فإن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لا بد أن تؤدي إلى تخفيض كبير في الأسلحة النووية الاستراتيجية - وهي خطوة على الطريق الصحيح جديدة بالثناء. ورغم ذلك، فإن سويسرا ترى أن أي ترتيب لترع السلاح، سواء كان ثنائياً أو متعدد الأطراف، ينبغي أن يقوم على مبادئ الشفافية واللاجعة والتحقق إذا ما أريد له أن يحظى بالمصادقية.

ولا يزال الوضع غامضاً في مجال الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ونحن نلاحظ وجود فجوة كبيرة بين الوعود الأحادية والإنجازات الفعلية.

وسويسرا ملتزمة بجميع التعهدات المدرجة في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالمسائل التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٩٥، تؤكد سويسرا أهمية احترام "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النوويين"، ولا سيما النقاط التالية التي بدأت تتبلور وهي: التصديق العاجل من جانب الدول المعنية المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وإنشاء لجنة متخصصة داخل مؤتمر نزع السلاح للبدء بمفاوضات تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ والتفاوض بشأن صك ملزم متعدد الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح ينص على ضمانات الأمن السلبية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير الحائزة للأسلحة النووية. وباختصار، تؤيد سويسرا المضي قدماً بشكل منتظم وتدرجي بغية تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وبعد القيام بذلك فإن بلدي سينظر في مختلف النهج للعمل المتعدد الأطراف الذي يمكن القيام بها في المستقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة للسفير ماسيدو، ممثل المكسيك.

السيد ماسيدو (المكسيك) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم في الاضطلاع بمهامكم. كما أود أن أعرب عن خالص تمنيات وفدي وتمنياتي الشخصية للصديقين الحميمين السفير كريس ساندرين وزوجته السيدة ماريان، اللذين سنفتقدتهما كثيراً في جنيف. وإني على يقين من أنهما سينجحان في وظيفتهما الجديدة. إلى اللقاء يا كريس.

إن وفدي يؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به وفد إثيوبيا الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١. وأود أن أضيف بعض التعليقات الموجزة التي لها أهمية خاصة بالنسبة لحكومتني. كما قلت من قبل، يرحب المكسيك باقتراحكم بأن يتناول المؤتمر بطريقة هيكلية القضايا الأربع الأساسية الواردة في اقتراح السفراء الخمسة. ونأمل أن يسمح هذا الإجراء بمواصلة الحوار الذي بدأ أثناء تقلد المكسيك منصب رئاسة المؤتمر وأن يؤدي بنا إلى اعتماد برنامج عمل بسرعة، ونتمكن بالتالي من التغلب على حالة الجمود غير المحتملة التي يعاني منها المؤتمر منذ ثماني سنوات.

إن المجتمع الدولي يأمل، ويطلب أن تفي هذه الهيئة بالتزامها بالتفاوض. والتفاوض لا يعني بالضرورة التوصل إلى اتفاق. ففي مقدورنا التوصل إلى اتفاق لكنه يجب علينا التفاوض. أي أن التوصل إلى اتفاق هو حقنا والتفاوض هو واجبنا. ويود وفدي أن يؤكد من جديد استعدادنا لدعم أي مبادرة تؤدي إلى برنامج عمل متوازن، وقد دعم في هذا السياق اقتراح السفراء الخمسة الذي وإن كان لا يلبى طموحاتنا من كل جوانبه فإننا نعتقد أنه سيكون بمثابة أساس جيد لاستهلال عملنا. ولا زلنا ننتظر أن تقدم الوفود التي تواجه صعوبات في قبوله، بدائل مقبولة.

إن موقف المكسيك الذي يدعم إزالة الأسلحة النووية معروف جيداً. فبلدي مقتنع بأنه لا يمكن إقامة نظام جماعي للأمن قادر على تحقيق وصون وترسيخ السلم والأمن الدوليين بصورة دائمة إلى نظام للردع المتوازن أو مبادئ للأمن الاستراتيجي تنطوي على تكديس أو تطوير الأسلحة النووية.

ونعود إلى تأكيد الحاجة الماسة إلى بدء حوار قد يقودنا إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في المستقبل بشأن اتفاقات نزع السلاح النووي. ومرة أخرى، نرى أن اقتراح السفراء الخمسة يوفر لنا إطاراً مناسباً ومرناً، وإن كان محدوداً؛ وهو إنشاء لجنة متخصصة يتم في إطارها تبادل الآراء بشأن جميع جوانب نزع السلاح النووي، بما في ذلك تطوير وإنتاج وتحديث وخرن ونقل واستخدام الأسلحة النووية في جميع الظروف، وكذلك تنفيذ مبادئ اللارجعة والشفافية والتحقق في التدابير التي تم اعتمادها.

ونود أن نشير إلى أننا أخذنا علماً، أثناء الجلسات العامة غير الرسمية التي عُقدت في العام الماضي أثناء فترة تولي المكسيك منصب الرئاسة، باقتراح قدمه وفد السويد فيما يتعلق بتقييم ما أُنجز في مجال نزع السلاح النووي، وبالخطوات التي اتُخذت لمكافحة الانتشار الأفقي والعمودي للأسلحة النووية، وبالأعمال المتبقية التي يتعين القيام بها. ونحن لا نزال نعتقد أن تبادل من هذا النوع ربما يكون نقطة انطلاق جيدة للنظر بصورة منتظمة وجادة في هذه المسألة. لقد استمعنا، في مناسبات متكررة، إلى ادعاءات الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها تفي بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرى وفدي أنه يمكن لهذه الدول أن تغتنم هذه الفرصة لكي تقدم إلى هذا الحفل موجزاً عن خططها لتدمير ترساناتها النووية.

وتظل المكسيك ملتزمة بشدة بالنظام الذي أرسيت قواعده في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي في هذا الصدد تعرب عن خيبة أملها لأن المؤتمر الاستعراضي الأخير لم يتوصل إلى نتائج موضوعية. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام الأمني الدولي، وإننا بوصفنا الموقعين على المعاهدة ملتزمون بضمان الامتثال الدقيق لكل تعهد والتزام مستمد من المعاهدة. وفي مجال نزع السلاح - وهو المكون الرئيسي

لعدم انتشار الأسلحة النووية - يعتبر التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية الصريح بإزالة ترساناتها النووية وبالخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، أمراً بالغ الأهمية، وينبغي التعجيل بتنفيذها، حسبما أشار منسق مجموعة الـ ٢١ وعلى النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٥٩/٧٥.

من الضروري لهذا المؤتمر أن يضطلع بمجدية، مرة أخرى، بالدور الرئيسي الذي أسنده إليه المجتمع الدولي منذ ربع قرن كما أشار السفير سانديرز لتوه الآن، وأن يستأنف أعماله التفاوضية. ونحن لدينا الصلاحيات والمعارف والمواهب للقيام بذلك. فلم لا نظهر الإرادة السياسية اللازمة لوضعها محل التنفيذ وتحويلها إلى واقع وألا نستمر في التخلي عن أولئك الذين وضعوا ثقتهم فينا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والمتحدث التالي هو ممثل إيطاليا، السفير تريزا.

السيد تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد أعربنا الأسبوع الماضي بالفعل عن دعمنا لاقتراحكم المتمثل في البدء بمناقشة موضوعية تتناول المواضيع الرئيسية التي يتم مناقشتها داخل مؤتمر نزع السلاح، وإننا نعرب عن ارتياحنا الكامل إزاء المناقشات التي أجريناها حتى الآن هذا الصباح. كما أن هذه مناسبة للإشادة بالسفير كريس سانديرز وبالدور الرئيسي الذي قام به في مؤتمر نزع السلاح وكذلك في محافل أخرى هنا في جنيف.

ويسعدنا أن نشارك اليوم في مناقشة تتركز على نزع السلاح النووي، وهي مسألة يمنحها عدد كبير من البلدان الأولوية داخل مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن هذه المناقشة تأتي في وقتها نظراً للنتائج أو بالأحرى نظراً لانعدام النتائج الموضوعية للمؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن نزع السلاح النووي هو أحد دعائم هذه المعاهدة. وعلى الرغم من جهودنا، لم يتم التوصل إلى اتفاق بالإجماع في المؤتمر المعقود في نيويورك بشأن كيفية تناول هذا الموضوع. إن إرفاق ورفقي عمل أحدهما من إعداد رئيس اللجنة الرئيسية الأولى وأعد الأخرى رئيس اللجنة الفرعية بتقرير اللجنة الرئيسية، لا يفيدنا في شيء إذ إن الورقتين لم تحظيا بالرضى ولا تعكسان آراء الدول الأطراف.

بعد اختتام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبحت الكرة الآن فيما يخص نزع السلاح، أكثر من أي وقت مضى، في ملعب مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من النتائج غير القاطعة - وأؤيد في هذا المقام الآراء التي أعرب عنها السفير سكوتنيكوف من الاتحاد الروسي - نعتقد أن تطوراً قد حدث في نيويورك بشأن نزع السلاح، وينبغي لنا نحن الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن نستعرض هذا التطور ونقيمه.

وتود إيطاليا بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي أن تركز أولاً وقبل كل شيء على القيمة المضافة التي يقدمها الاتحاد. ولن نقوم بتعداد جميع الأحكام ذات الصلة بترع السلاح النووي التي يعكسها الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي الذي أتخذ في ضوء المؤتمر الاستعراضي. وقد قدم سفير هولندا الموقر عندما تحدث باسم رئيس الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر نزع السلاح في الأسبوع الماضي الاستنتاجات التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي بعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي، وعرض موقفنا المشترك في شكل وثيقة رسمية. وتشمل المواقف المعرب عنها دعم

المقررات والقرارات والوثيقتين الختاميتين لمؤتمر الاستعراض السابقين، وتأييد المادة السادسة للمعاهدة، والأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ومفهوم اللارجعة وأهمية الشراكة العالمية التي اتخذتها مجموعة الـ ٨، كسمة جديدة إضافية لتزع السلاح النووي.

بيد أن تطورات هامة أخرى حدثت في نيويورك. حيث أكدت كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية من جديد تعهداتها بموجب المادة السادسة. وقد بذلت الدول الحائزة للأسلحة النووية جهداً كمي تقدم أرقاماً أكثر شفافية عن ترساناتها النووية وعن التخفيضات التي أجرتها. وأفاد عدد متزايد وإن لم يكن كافياً من البلدان عن تنفيذ المادة السادسة وغيرها من الأحكام ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتعلقة بتزع السلاح النووي. كما أخذنا علماً على النحو الواجب، بالأولويات والشواغل التي أعربت عنها دول حركة عدم الانحياز، التي كررت موقفها القائم على المبدأ الثابت منذ عهد بعيد بشأن نزع السلاح الذي اتخذته في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية، وكان آخرها المؤتمر الوزاري لديربان المعقود في آب/أغسطس من العام الماضي.

وفضلاً عن ذلك، كان هناك ارتياح واسع النطاق إزاء بعض الاتجاهات والتطورات الأخيرة التي حدثت في مجال نزع السلاح: الاعتراف بالتخفيضات في الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة، والترحيب بمعاهدة موسكو، وتخلي ليبيا عن برامجها النووية، والشراكة العالمية. كما تم على نطاق واسع تشاطر الشواغل الرئيسية: انسحاب بلد واحد من المعاهدة مقترناً بالإعلان المثير للجزع عن حيازتها للأسلحة النووية، وتهديد الإرهابيين باستخدام الأسلحة النووية، والأنشطة النووية غير المعلن عنها منذ وقت طويل، والشبكات النووية السرية، وكذلك الأنشطة النووية التي تظلم بها بلدان لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في المواقف، التي تعكس أولويات مختلفة فيما يتعلق بتزع السلاح النووي، نعتقد أن المناقشة العامة والمناقشات الموضوعية التي دارت داخل مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أسفرت عن أرضية مشتركة ذات شأن للتفاهم. لكن المناقشات الخلافية الطويلة إلى درجة غير معقولة والمتعلقة بالإجراءات، قد ألفت للأسف بظلالها عليها. ويتعين علينا جميعاً في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الدول الأعضاء غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن نعمل الآن على أساس هذه الأرضية المشتركة للتفاهم، بما في ذلك الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي.

نحن نشاطر طموحات الدول التي تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لإزالة الأسلحة النووية وسنواصل، جنباً إلى جنب مع شركائنا مع شركاءنا في الاتحاد الأوروبي، التشجيع على التقدم في هذا المجال. ولكي نتوصل إلى تفاهم بشأن طريقة واقعية للتقدم إلى الأمام في مؤتمر نزع السلاح، يمكننا أن نتفق على إنشاء هيئات فرعية، تتناول أحدها مسألة نزع السلاح. ويمكن في إطار مثل هذه الهيئة تبادل المعلومات والآراء بشأن الخطوات العملية لبذل جهود متوالية ومنتظمة لبلوغ هدف نزع السلاح النووي، ويمكننا أثناء قيامنا بذلك النظر في نهج العمل المحتمل اتباعها في المستقبل ذات الطابع التعددي.

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلدي تهنئكم بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن واثقون من أن مداولاتنا ستكون مثمرة بفضل مهارتكم الدبلوماسية

وفهمكم الجيد لقضايا نزع السلاح ومنع الانتشار والحد من الأسلحة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونيه في هذا المسعى.

كما أود ضم صوتي إلى أصوات وفود أخرى للتعبير عن تقديرنا الصادق لسلفكم، سفير نيجيريا، على الأسلوب البارع الذي أدار به مداولاتنا أثناء توليه الرئاسة. ونضم صوتنا أيضاً إلى أصوات الوفود الأخرى لنتمنى له التوفيق حيثما حل.

كما تضم جنوب أفريقيا صوتها إلى البيان الذي أدلت به إثيوبيا نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

إن جنوب أفريقيا تشعر بخيبة الأمل، ونعتقد أن الأمر يصدق على سائر الوفود في هذه القاعة، إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار، فذلك يتركنا في وضع مترعزع آفاقه مظلمة في مجال نزع السلاح النووي. وإذا كنا لا نسعى إلى استغلال هذا الاجتماع لتأويل ذلك الفشل، فإن من المهم التأكيد على أن هذا الفشل هو اتهام لنا بأننا لم نرتفع بعد إلى مستوى التحدي الذي تطرحه الأسلحة النووية.

ثم إن ضعف الإرادة السياسية عائق كبير أمام نزع السلاح النووي. وهو يتجسد في أشكال مختلفة مثل تطبيق بعض الوفود قاعدة توافق الآراء تطبيقاً انتقائياً، ونزعة بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الاعتراض بشكل منهجي وصارم على جميع المحاولات الرامية إلى تعهد قوي بترع السلاح النووي. وللأسف، لا يزال ضعف الإرادة السياسية يمنع بعض الأطراف الرئيسية المتعددة الأطراف الخاصة بترع السلاح ومنع الانتشار والحد من الأسلحة من التوصل إلى اتفاق على القضايا الإجرائية مثل جداول وبرامج أعمالها. إن مأزق مؤتمر نزع السلاح بخصوص برنامج عمله والوقت الذي أنفقه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار مثالان نموذجيان يجسدان هذه المسألة. وتحت جنوب أفريقيا الوفود على توظيف الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً بتنفيذ الالتزامات والتعهدات السابقة المتفق عليها المتعلقة بترع السلاح النووي.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن أي افتراض بأن تظل الدول الحائزة لأسلحة نووية تمتلك هذه الأسلحة إلى ما لا نهاية، يتعارض مع الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونرى أن الاستمرار في إحراز تقدم لا رجعة فيه في مجال نزع السلاح النووي وغير ذلك من تدابير الحد من الأسلحة النووية يظل عاملاً أساسياً في تعزيز نزع السلاح النووي. ومن ثم، تظل إزالة الأسلحة النووية تماماً وضمان ألا تُنتج أبداً الضمانة الوحيدة لعدم استعمالها، وينبغي أن يظل ذلك هدفنا.

ثم إن الانتقائية في تناول بعض قضايا نزع السلاح أو تجنبها أو حتى التقليل من شأنها عوامل تقوض أسس التعددية. وكما فعلت جنوب أفريقيا في العديد من المحافل المتعددة الأطراف الأخرى، تحت وفودها على وضع مصالح الوفود الأخرى وشواغلها في الاعتبار. ومتى كانت تلك الشواغل لا تتوافق مع شواغل جهات فاعلة محددة، فإن على الوفود المتضررة عرض بدائل معقولة من شأنها أن تمضي قدماً بهدفنا المشترك، أي نزع السلاح النووي. وينبغي لأساسيات التعددية المتمثلة في تبادل المصالح أن تهدي نُهجنا في هذا الصدد، لأن الحلول المتعددة الأطراف مستدامة وبوسعها المضي قدماً بالسلم والأمن الدوليين.

ويعتقد وفد بلدي جازماً أن التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين اليوم تستدعي منا جميعاً إيجاد سبل مبتكرة لتعزيز أعمال نزع السلاح النووي. ولتحقيق هذا التطلع، تود جنوب أفريقيا استعراض الانتباه إلى اقتراح ١٢ تدبيراً مترابطاً ترد في البيان الذي أدلت به في المناقشة العامة في إطار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار. وتتسم تلك التدابير اليوم بنفس الواجهة التي كانت لها آنذاك. فينبغي لجميع الدول أن تقوم بما يلي:

بذل قصارى جهدها لينضم الجميع إلى معاهدة منع الانتشار ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ مبكراً؛

التصدي لتهديد الانتشار الذي تطرحه الجهات الفاعلة من غير الدول؛

تعزيز معيار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه وسيلة لمنع الانتشار؛

تحميل الدول القادرة على صنع أسلحة نووية المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتقها لبناء الثقة مع المجتمع الدولي مما سيبدد أي قلق بشأن انتشار الأسلحة النووية؛

التقيد التام بالالتزامات التي قطعتها بشأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي وألا تتصرف بطريقة قد تضر بتزع السلاح النووي ومنع الانتشار أو قد تفضي إلى سباق تسلح نووي جديد؛

التعجيل بتنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة فيما يتعلق بالجهود المنهجية والتدريبية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠؛

استئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وعلى نحو فعال بشأن المواد الانشطارية، مع مراعاة هدف نزع السلاح النووي وهدف منع الانتشار النووي؛

إنشاء هيئة فرعية ملائمة في مؤتمر نزع السلاح لبحث مسألة نزع السلاح النووي؛

الاعتراف بالصبغة الإلزامية لمبدأي اللارجعة والشفافية بالنسبة إلى جميع تدابير نزع السلاح النووي، وضرورة تطوير المزيد من قدرات التحقق الكافية والتي تتسم بالكفاءة؛

الاستفاوض بشأن الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً التي ينبغي أن تقدمها الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الدول الأطراف غير الحائزة لهذه الأسلحة.

وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقوم بما يلي:

اتخاذ المزيد من الإجراءات لخفض ترساناتها النووية غير الاستراتيجية، وعدم استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية وفقاً لالتزامها بتقليل دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية؛

استكمال وتنفيذ ترتيبات إخضاع المواد الانشطارية التي لم تعد ضرورية للأغراض العسكرية لإجراءات التحقق الدولي.

وتقوم هذه التدابير على إيماننا بأن علينا تركيز اهتمامنا على التوصل إلى اتفاقات بتوافق الآراء بشأن ما نرى أنه قابل للتنفيذ والتحقيق للمضي بزع السلاح النووي قدماً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها للرئاسة. والمتكلم التالي هو السفير كوغلي من نيوزيلندا.

السيد كوغلي (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يسر وفد نيوزيلندا أن يراك توليت رئاسة هذه الهيئة ونضم صوتنا إلى صوتكم للإشادة بجارنا السفير كريس ساندرز وتوديعه. كما نهنئ جارتنا الأخرى نيجيريا على جميع الجهود التي بذلتها بصفقتها رئيسة لمؤتمر نزع السلاح.

ونرحب بمبادرتكم، وأنتم تمارسون اختصاصات الرئيس، المتعلقة بتنظيم عملنا بالطريقة التي ألتزم إليها الأسبوع الماضي. ولا نعتبر برنامج الاجتماعات والمواضيع الذي اقترحتكم بديلاً لبرنامج العمل المتعذر وضعه وإنما لمساعدة المؤتمر على حل القضايا المتعلقة بذلك البرنامج.

وكما أشار وفد بلدي في ١ شباط/فبراير من هذا العام، لا نرى حرجاً في التعبير عن آرائنا في المحضر الرسمي لمؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن من المناسب لمكانة هذا المحفل وجدية أغراضه أن يجري أكبر عدد ممكن من مداولاتنا في ظل رقابة الجمهور.

وفي هذا الصدد، من المفيد معالجة مسألة نزع السلاح النووي رسمياً بوصفها قضية في حد ذاتها وليس مجرد عنصر من عناصر برنامج العمل المحتمل لمؤتمر نزع السلاح. إنها فرصة للغوص في جذور هذا الموضوع بالغ الأهمية - لماذا تستمر هذا المسألة أول بند في جدول أعمال هذا المؤتمر وشاغلاً مستمراً.

وإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي بالتعليق على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فربما كان يتسم باتجاه الحرب الباردة، كما هي حال جوانب ممارساتنا الأخرى، بما فيها التكتلات الإقليمية، لكن النقطة الأكثر حسماً، إذا ما خامرنا أي شك، هي ألا يتأثر واجب التفاوض على تدابير فعالة بشأن تدابير نزع السلاح النووي بهذا الاتجاه، على حد تعبير المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار.

ويمكن معالجة السبب الذي من أجله كان نزع السلاح النووي شغل مؤتمر نزع السلاح الشاغل على مستويات عدة: فترع السلاح النووي يظل بنداً على جدول الأعمال لأن الأسلحة النووية لا تزال موجودة بكميات ضخمة، وتتجاوز في كثير من الحالات أي قيمة ردع محتملة معقولة قد تنطوي عليها.

ولا يزال نزع السلاح النووي أحد الشواغل القائمة لأن التقدم في معدل إزالة تلك الأسلحة ما زال موضع جدل. ومما لا شك فيه أن الأعمال الكاملة لإمكانات معاهدة موسكو سيكون مهماً، لكن قلق المجتمع

الدولي بشأن العدد الكبير من الأسلحة النووية التي ستظل موجودة عند بلوغ ذلك المستوى لن يتبدد بما فيه الكفاية. وبالتالي، فإن نزع السلاح النووي سيظل قضية أساسية لفترة طويلة.

والمستوى الآخر الذي يعالج فيه سبب استمرار احتلال هذا الموضوع مكانة رئيسية في جدول الأعمال وسبب استمراره شاغلاً هو المستوى القانوني. ويوجد في هذا المستوى طبقات متعددة. فهناك بالطبع المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار والالتزام الطويل الأمد بـ "مواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بالتوقف عن سباق التسلح النووي في وقت مبكر وبتزع السلاح النووي". وقد دخلت معاهدة منع الانتشار حيز التنفيذ منذ ٣٥ عاماً كما نعلم جميعاً.

وهناك أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية التي مضى عليها نحو تسع سنوات وتذهب إلى أن التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها يتعارض عموماً مع قواعد القانون الدولي المطبقة على النزاعات المسلحة وأن الدول الحائزة لأسلحة نووية لم تثبت أي ظروف تبرر استعمالها قانوناً.

وإضافة إلى ذلك، بالطبع، هناك النتائج المتفق عليها التي خلص إليها المؤتمران الاستعراضيان لمعاهدة منع الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ولا سيما التدابير الفعالة، والخطوات العملية، وتعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية صراحة بالتخلص التام من ترساناتها النووية.

وإذ تضع حكومة بلدي في الحسبان مختلف هذه العناصر، فإنها تشعر بالقلق إزاء الجهود، التي بذلتها العديد من تلك الدول في أثناء أحدث عملية لاستعراض معاهدة منع الانتشار لتقويض الخطوات المتفق عليها رسمياً لتزع السلاح النووي، بما في ذلك التعهد الصريح الذي أشرت إليه قبيل قليل، وهي جهود باءت بالفشل في النهاية.

كانت هذه مشكلة رئيسية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار. ومن المؤسف أن الأمر كذلك في مؤتمر نزع السلاح. فهناك عدم استعداد لدى العديد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح لتقبل نزع السلاح النووي بأي شكل يتناسب مع الالتزامات والقواعد القانونية التي أشرنا إليها لتونا.

وهذا وضع خطير في كلا المحفلين، لكن بقدر ما تنتهج نفس الدول الحائزة لأسلحة نووية، غير المستعدة لمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لتزع السلاح النووي في معاهدة منع الانتشار، سياسة مشابهة في مؤتمر نزع السلاح، فإن حسن نيتها يتعرض لشك مزدوج.

وعبارة "حسن نية" ليست عبارة يتداولها وفد بلدي باستخفاف. لكننا ندرك جميعاً ما يقتضيه القانون الدولي وهو أنه يجب تفسير أي معاهدة بحسن نية طبقاً للمعنى العادي لمصطلحاتها في سياقها وفي ضوء موضوعها وغرضها.

ويشمل السياق لأغراض تفسير معاهدة ما، إضافة إلى النص، الديباجة والمرفقات. وفي هذا المضمار، سمحوا لي باختتام هذا الجزء من البيان عند التذاعيات القانونية للوضع الحالي بإشارة إضافية وردت في معاهدة منع

الانتشار إلى عنصر جوهري يؤثر في حسن النية. فدياجة معاهدة منع الانتشار تحت على تعاون جميع الدول على تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

ويبحث وفد بلدي على تعاون جميع الأعضاء في هذا المؤتمر على الاتفاق على برنامج عمل يتناول نزع السلاح النووي بوصفه أحد مكوناته الأساسية. وسيوضح مما قيل للتو أن استعداد وفود، مثل وفد بلدي، للموافقة على برنامج عمل يعتزم تناول نزع السلاح النووي بطريقة أدنى، في البداية على الأقل، من بدء مفاوضات فعلية، يمثل حلاً وسطاً مهماً.

وليس هذا الحل الوسط ممكناً إلا نتيجة الأهمية التي نوليها للتصدي على وجه الاستعجال لمخاطر الانتشار من خلال التفاوض على معاهدة لتخفيض المواد الانشطارية. لكن لصيرنا حدوداً. وإذا كان وفد بلدي لا يقبل على الإطلاق التبرير القائل إن البيئة الأمنية الدولية الحالية غير مؤاتية لزيادة معدل التخلص من الأسلحة النووية، فإنه لا يرى أي دلائل على أن وجود ١ أو ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠٠٠٠ سلاح نووي قد جعل، أو يجعل، هذا العالم أفضل أو أكثر أمناً، بل العكس هو الصحيح.

ولعل ما قد يحدث فارقاً في الأمن الدولي هو تعاون جميع الدول، كما تنص دياجة معاهدة منع الانتشار، على وضع تدابير أكثر فعالية في مجال نزع السلاح النووي والاتفاق عليها في هذا المؤتمر أو على نطاق أشمل وأقل تقييداً من الناحية الإجرائية. وأطرح هذه المسألة مدركاً أن الوفود قد تتطلع، فضلاً عن ذلك، إلى أن تتناول هنا أو في مكان آخر - وفي وقت تتقارب إلى حد ما، وإن لم يكن بالضرورة بنفس القدر - منع الانتشار وغيره من القضايا الجوهرية التي طالما اعتبرت مصادر قلق دولية أساسية يشملها جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تعمل مبادرتكم المتعلقة بوضع برنامج لهذه الاجتماعات الرسمية على تحقيق أمرين اثنين. الأول، ألا تنتزع من الوفود التي لم تستطع حتى الآن قبول أي مقترحات لبرنامج العمل مجرد تكرار لما ليس مقبولاً وإنما بياناً صريحاً (بوصفة) توفر إمكانية حقيقية لحل وسط. والأمر الثاني، أن تهيئ مؤتمر نزع السلاح لواقع مؤداه أنه إذا لم يكن هذا وشيكاً فإن علينا التطلع إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر للبت في ما إذا كان لا بد من إعادة دبلوماسية نزع السلاح والحد من التسليح المتعدد الأطراف إلى نقطة البدء ووضع مجموعة جديدة من المعايير. وأياً كانت النتيجة، فإنه لا بد من الوفاء بالتزامات التفاوض على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. المتكلمة الأخيرة في اجتماع الصباح هذا هي ممثلة بيرو، السفيرة رودريغيس.

السيدة رودريغيس (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أهنتكم على ترؤس هذا المؤتمر وبأن أتعهد بدعم وفد بلدي للجهود التي تبذلونها لكي يعتمد المؤتمر برنامج عمل يرضى عنه الجميع. كما أود ضم صوتي إلى أصوات من عبروا عن تقديرهم للسفير ساندرز على مساهماته العظيمة في عمل هذا المؤتمر، وبالخصوص في أثناء رئاسته، وأتمنى له كل خير في الاضطلاع بمهامه الجديدة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به سفير إثيوبيا باسم مجموعة الـ ٢١ وأود أن أسجل مرة أخرى ما تشعر به حكومة بيرو من قلق إزاء عجزنا عن التوصل إلى اتفاق بغية تخطي الصعوبات التي اعترضت سبيل المؤتمر في خلال السنوات الثماني الماضية للاتفاق على برنامج عمل.

وندعم مبادرتكم المتعلقة بعقد أربع جلسات رسمية للمؤتمر لتناول العناصر الأربعة التي اعتبرت جميع الدول الأعضاء أنها ذات أولوية، ونأمل أن تعزز هذه المبادرة استئناف العمل الجوهرى للمؤتمر. ووفقاً لما أتفق عليه في الجلسة السابقة التي عقدت الأسبوع الماضي، سأقتصر على تناول العناصر التي نعتقد أنه ينبغي إدراجها عند تطرقنا إلى مسألة نزع السلاح النووي.

وتظل بيرو تعتبر معاهدة منع الانتشار حجر الزاوية لتفادي الانتشار وتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونعرب عن عميق الأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي في أيار/مايو الماضي ولأن العديد من الدول الأطراف لم تبد الإرادة السياسية التي ربما سمحت باعتماد الوثائق الموضوعية لتعزيز الأركان الأساسية الثلاثة للمعاهدة، أي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار والاستعمال السلمي للطاقة النووية. بيد أننا نعتقد، مثل الأمين العام للأمم المتحدة، أن هذه النتيجة لا تشكك لا في أهمية المعاهدة ولا في بقائها.

إن عدم تخفيض الترسانات النووية الضخمة وظهور دول نووية جديدة أو جدداً وضعاً خطيراً من حيث العدد الكبير لهذه الأسلحة التي يمكن أن تستعملها جماعات إرهابية. وفي هذا السياق، وفي ضوء فشل المؤتمر الاستعراضي، نرى من الجوهرى تنفيذ الخطوات الأساسية الثلاث عشرة المعتمدة في أثناء المؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٠. ولا تزال القرارات التي اتخذت في عام ١٩٩٥ وخاصة في عام ٢٠٠٠ صحيحة، إذ لم يتم التوصل رسمياً إلى أي اتفاقات جديدة في عام ٢٠٠٥ وتعتقد حكومة بيرو أن من الملح التفاوض على معاهدة من شأنها أن توقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية.

إن عدداً من الاتجاهات التي برزت في السنوات الأخيرة والغموض المتزايد الذي يكتنف القضية النووية يجعل من الضروري أكثر فأكثر وجود صك ملزم قانوناً يوفر للبلدان غير النووية ضمانات قانونية بأنها لن تتعرض لاستعمال أو التهديد باستعمال أسلحة نووية ضدها. ولُنشر هنا إلى أنه في الحالة الخاصة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وضع البروتوكول الإضافي الأول الملحق بمعاهدة تلاتيلولكو، الذي قبلته البلدان الحائزة لأسلحة نووية، نظاماً للتطبيق الإقليمي للضمانات الأمنية السلبية. وتعتقد بيرو، بوصفها محرك المفاوضات وما تلاها من اعتماد لمعاهدة تلاتيلولكو من أجل حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، أن من الأهمية بمكان إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وكذا توطيد الموجود منها، مما يجعل من الممكن التقليل تدريجياً من احتمال استعمال تلك الأسلحة.

وفي الختام، أود بتحديد التأكيد على اهتمام بلدي بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ سريعاً. وآمل أن يساهم ذلك في خفض التدريجي لجميع الأسلحة النووية واحتمال إزالتها في النهاية. إن ضعف الإرادة السياسية الذي ظهر في نيويورك في أيار/مايو الماضي لا يعدو كونه انعكاساً لما كان يجري في مؤتمر نزع السلاح على مدى ثماني سنوات. وكما قال وزير خارجية بيرو في بيانه في ١٥ آذار/مارس، لا يمكننا مكابدة سنة تاسعة أخرى متتالية من الجمود في العمل الجوهرى للمؤتمر. ونحن مستعدون للعمل يداً في يد مع جميع أعضاء المؤتمر بحثاً عن بدائل وحلول تجعل من الممكن اعتماد برنامج عمل يرضى عنه الجميع في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة بيرو على بياها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئاسة.

لقد تحدثت ٢٠ متكلماً، وألقى ٢٠ وفداً كلمته هذا الصباح. وسأوقف الجلسة الآن حتى الساعة الثالثة بعد الظهر. وسيكون المتكلم الأول بعد الظهر هو ممثل البرازيل يليه كل من ممثل فرنسا والأرجنتين.

أوقفت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٥/١٥

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أستأنف الآن الجلسة العامة ٩٨٦ لمؤتمر نزع السلاح. الوفد الأول الذي سيلقي الكلمة هو وفد البرازيل. أعطي الكلمة إذن إلى السفير دا روشا باراهوس.

السيد دا روشا باراهوس (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية) أود بداية أن أتمنى لصديقنا العزيز كريس ساندرز حظاً سعيداً والتوفيق والسعادة في وظيفته الجديدة، وأن أقول إن الوفد البرازيلي يقر تماماً البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل إثيوبيا الموقر باسم مجموعة الـ ٢١.

سيدي الرئيس، أود تهنئتك على مبادرتكم المتعلقة بدعوتنا للإدلاء ببيانات بشأن نزع السلاح النووي الذي توليه البرازيل الأولوية القصوى في هذا المحفل.

وكانت البرازيل في عام ٢٠٠٠، ممثلة بوزير الخارجية الحالي، السفير سيلسو أموري، مسؤولة عن تقديم "مقترح أموري" الذي يرد في الوثيقة CD/1624 والذي يركز كثيراً على نزع السلاح النووي. وبالرغم من هذا، ومحاولة للمساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء، بما في ذلك من الدول التي تعارض أي حل وسط فإن البرازيل مرنة فيما يتعلق ببرنامج العمل. وكحل وسط، أيدنا منذ عام ٢٠٠٤ "مقترح السفراء الخمسة" وهو أقل تركيزاً على نزع السلاح النووي مقارنة بالمقترح الذي قدمته البرازيل، وأشرنا في الآونة الأخيرة إلى أن ورقة "الأفكار" التي أعدها السفير ساندرز، بوصفها مستمدة بصفة غير رسمية من مقترح السفراء الخمسة، يمكن أن تكون أساساً جيداً للمناقشة بحيث تفضي بنا إلى اعتماد برنامج عمل.

لقد قطعت الدول الحائزة لأسلحة نووية تعهداً صريحاً بالتخلص تماماً من ترساناتها النووية، وهو تعهد يجب الوفاء به.

وترى البرازيل في مواصلة نزع السلاح النووي أداة أساسية لتبديد قلق المجتمع الدولي بشأن الانتشار ويجب أن ينصب تركيزنا على بذل جهود منهجية ومستمرة وتدرجية لتنفيذ الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار والقاضية بمواصلة المفاوضات على وضع تدابير فعالة في مجال نزع السلاح النووي. وينبغي أن تتوافق مساعيها في مؤتمر نزع السلاح مع نص وروح معاهدة نزع السلاح، بما فيها مقررات وقرارات ونتائج المؤتمرات السابقة التي تناولت المعاهدة.

وقد وافق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥، كما نعلم جميعاً، على تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدود، ولكن ليس بصفة أبدية، وأود التشديد على ذلك. وتعبير آخر، يرتبط استمرار معاهدة منع الانتشار مباشرة بتفسيرها. وفضلت البرازيل في المؤتمر الاستعراضي الأخير إيلاء الاعتبار الواجب للعديد من القضايا التي من شأنها تيسير

بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وللأسف، لم يكن بالإمكان مناقشة القضايا الجوهرية مناقشة مناسبة في المؤتمر الاستعراضي السابع، ناهيك عن الاتفاق على وثيقة جوهرية ختامية، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية الضرورية في بعض الدوائر المختلفة. ورغم ذلك، لا تزال نرى حازمين أن المؤتمر الاستعراضي المقبل والعملية التحضيرية التي ستبدأ في عام ٢٠٠٧ ينبغي أن يقوموا باستعراض شامل لتنفيذ (أو عدم تنفيذ) وثيقة معاهدة منع الانتشار لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية المتفق عليها فيما يتعلق بالجهود المنهجية والتدرجية الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي". كما ندعو العدد القليل من البلدان التي لا تزال خارج نطاق معاهدة منع الانتشار إلى أن تنضم إلى هذه المعاهدة دون شرط.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز التزامات موقعي معاهدة موسكو، مثل تحويل هذا الاتفاق من معاهدة لتخفيض الأسلحة إلى معاهدة لنزع السلاح، مع تفكيك الأسلحة في إطار من الشفافية، والتعهد بعدم استحداث أسلحة نووية جديدة وإزالة الأسلحة "التكتيكية" من مخزونها. كما نعتقد حازمين أن من الضروري أن يعجل مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية. وينبغي ألا تعيق المواقف المختلفة بشأن التحقق بدء المفاوضات. كما تدعو البرازيل جميع الدول التي لم توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن توقع دون إبطاء وأن تمتنع عن أي أنشطة تضر بالمعاهدة.

إن البرازيل، بإلقائها الضوء على هذه الاقتراحات، تتسق مع موقفها الذي ما فتئت تقفه منذ فترة طويلة والمتمثل في تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف وغير التمييزية بشأن القضايا الأمنية.

وشاركت البرازيل بهمة وقامت بدور رئيسي في استهلال المبادرة بإنشاء أول منطقة دولية خالية من الأسلحة النووية في منطقة مقطونة من العالم، والتي توطدت فيما بعد في إطار معاهدة ثلاثيلوكو (معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي). وعرضت المعاهدة للتوقيع في عام ١٩٦٧. تقيدت البرازيل منذ عام ١٩٦٨، بعد التصديق عليها، بجميع قواعدها، رغم أن الوثيقة القانونية لم تدخل حيز التنفيذ بالكامل إلا في عام ١٩٩٤، بعد جميع عمليات التصديق الضرورية.

وفي عام ١٩٨٠، اتخذت البرازيل والأرجنتين قراراً تاريخياً في علاقتهما بتوقيع الاتفاق الأول بشأن التعاون على الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وتعزز التبادل الثنائي بينهما في السنوات اللاحقة، ونشأت روابط وثيقة من التفاهم والثقة المتبادلة.

وينص الدستور البرازيلي على أنه لا يمكن استعمال الطاقة النووية في البلد إلا لأغراض سلمية. وعدد قليل فقط من البلدان، إن وجد، هو الذي قطع عهداً مشابهاً على أعلى مستوى قانوني محلي.

وفي آب/أغسطس ١٩٩١، وقعت البرازيل والأرجنتين اتفاقاً لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها أنشأ الوكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة والمراقبة بشأن المواد النووية. وإنشاء البلدين لهذه الوكالة الثنائية، كانا رائدين في وضع برنامج للتفتيش النووي الثنائي يعتبر ويعترف به بوصفه نموذجاً للعديد من المناطق الأخرى من العالم.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وقعت البرازيل والأرجنتين ووكالة المحاسبة الثنائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية "اتفاق الضمانات الرباعي" الذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤. وبناء عليه، أُخضعت جميع المواد النووية في جميع المنشآت النووية في كلا البلدين ل ضمانات دولية صارمة. وأخضع برنامج البرازيل النووي بالتالي ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة منذ عام ١٩٩٤، ولم يخامر أحد شك قط إزاء التنفيذ التام لجميع التزاماتنا الدولية.

وترى البرازيل أن معاهدة منع الانتشار تظل، وينبغي أن تظل، حجر الزاوية في نظامنا الأمني العالمي. وقد كانت رئاسة السفير سيرجيو دوارتي للمؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة منع الانتشار، وهو دبلوماسي برازيلي مرموق ومحنك، دليلاً إضافياً على التزامنا الشديد بالمعاهدة.

وكانت البرازيل في عام ١٩٩٨ أحد أول البلدان التي وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب السنوية. ونعمل بهمة في إطار "مجموعة موردي المواد النووية" و"نظام رقابة تكنولوجيا القذائف". والبرازيل حالة خاصة لبلد ملتزم تماماً بترع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وفي الوقت نفسه، ندافع بشدة عن الحق الأساسي لكل دولة طرف في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستعمالها للأغراض السلمية، وهو ما كرسته المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار، وطبقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة.

وإذ أوشكت على الانتهاء من البيان، أرغب بشدة في القول إنها كانت فرصة سعيدة هذا الصباح أن نستمع إلى العديد من الوفود التي تؤيد استئناف عملنا، واعتماد برنامج عمل يضم فريقاً عاملاً مخصصاً معنياً بترع السلاح النووي. وأود تشجيعكم، سيدي الرئيس، على مواصلة المشاورات وبذل قصارى جهدكم لكي لا تقتصر على الاتفاق على برنامج عمل بل أن نشرع في إنشاء هذا الفريق العامل، وهو موضوع يحتل أولوية عليا لدى معظم الأعضاء هنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. المتكلم التالي على اللائحة التي بين يدي ممثل وفد فرنسا، السفير ريفاسو.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. المتكلم التالي هو ممثل وفد كندا، سعادة السفير ماير.

السيد ماير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بتهنئتي الشخصية وتمنئة وفد بلدي بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر، متمنين لكم كل النجاح في إعادة توجيه مؤتمر نزع السلاح نحو مسارات مثمرة.

وترحب كندا بدعوتكم أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى المشاركة في تبادل منظم لوجهات النظر في الجلسات العامة، نأمل أن يمكننا من السير قُدماً نحو توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، حتى يتسنى للمناقشات والمفاوضات أن تنطلق جدياً.

وفي غضون ذلك، نغتنم هذه المناسبة للتركيز على مسألة هامة بالنسبة إلينا جميعاً وهي مسألة نزع السلاح النووي. وهي قضية تستحق بالقطع مناقشة متعددة الأطراف - بل وأكثر من ذلك. وغداة المؤتمر

الاستعراضى للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعتقد كندا أن إحياء النشاط المتعدد الأطراف وتفعيله في هذا المجال من أشد الأولويات إلحاحاً.

وفي إمكان مؤتمر نزع السلاح القيام بدور هام في هذا المجال. وعلينا أن نغتني الفرصة التي يتيحها هذا المنتدى، والأمثل أن يكون ذلك في لجنة مخصصة، للنظر في القضايا الملحة في ميدان نزع السلاح النووي. وتدعو الولاية المقترحة لهذه اللجنة، الواردة في المقترح ألف-٥ وفي الورقة غير الرسمية المعنونة "أفكار للتداول"، إلى تبادل المعلومات والآراء في إطارها بشأن الخطوات العملية لبذل جهود تدريجية ومنتظمة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي ووقف سباق التسلح. ونعتقد أنه بإمكان هذه المفاوضات في إطار هذه الولاية الواسعة أن تستفيد من نهج أكثر تركيزاً يتناول مواضيع وتدابير محددة تتصل بالجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي.

وسنرحب على سبيل المثال، بتوضيحات عن النظرية والسياسة النوويتين - بما في ذلك من جانب الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستساعد تلك التوضيحات على إزالة الالتباس وسوء الفهم الواضحين بجلاء في هذا المجال، وسنسهم في بناء الثقة والأمان اللذين تشتد الحاجة إليهما. كما يهمننا على نطاق واسع تبادل المعلومات بشأن خطط تنفيذ نزع السلاح النووي، والتحديات والعوائق المواجهة، والتدابير التي يجري الاضطلاع بها أو النظر فيها.

ومن القضايا الأخرى التي يمكن أن نركز عليها اهتمامنا، بحث مسألة الامتثال، والكيفية المثلى لتنفيذ مبادئ اللارجعة والشفافية وتناول بُعد التحقيق، حيث يمكننا أن نواصل النظر في الأعمال المفيدة التي اضطلعت بها المملكة المتحدة في هذا المجال. كما يمكن النظر في تدابير بناء الثقة مثل إنهاء حالة الإنذار وإلغاء التزواج. والأسلحة النووية غير الاستراتيجية هي قضية أخرى تحظى باهتمام واسع النطاق تتعلق بتزع السلاح النووي فضلاً عن الأمن الإقليمي والدولي، لا بد أن تستفيد من تبادل آراء مركز في هذا المجال.

وبإمكاننا، تبعاً لذلك أن نستفيد من لجنة مخصصة، ومن أي مناقشات في الجلسات العامة قبل وضع اللمسات الأخيرة على برنامج العمل. وبإمكان جميع الدول أن تشارك في هذه المشاورات، وأن توضح الأعمال التي اضطلعت بها والتدابير التي اتخذتها، وأن تقدم آراء للمناقشة، بما في ذلك بعض من الآراء المقترحة خلال المؤتمر الاستعراضى للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي حين أن مثل هذا الحوار لن يكون بديلاً للإجراءات الفعلية لتزع السلاح، فإنه على أقل تقدير سيدعم الاهتمام المتواصل بتزع السلاح النووي، وسيشجع على الشفافية، ويمكن من إجراء مناقشات موضوعية بشأن مسائل ونهج محددة. وينبغي أن ندرك جميعاً خيبة أمل الكثيرين، داخل الحكومات وخارجها، لعدم خروج المؤتمر الاستعراضى بأي نتائج موضوعية. وفيما لا يشكل مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يمثل رغم ذلك هيئة أولية متعددة الأطراف تتناول قضايا نزع السلاح النووي. وتقع علينا أمام أنفسنا وأمام جماهيرنا مسؤولية الاستفادة القصوى من هذا المحفل في معالجة المشاكل والإمكانات الحقيقية المرتبطة بمبادرة نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة. المتكلم التالي هو ممثلة وفد السويد، سعادة السفيرة بورسرين بونيني.

السيدة بورسرين بونيني (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أرحب بكم في منصب الرئاسة. ويسعدني أن أرى صديقاً حميماً وجاراً في منصب الرئاسة. وثمة العديد من الطرق لمعالجة مشاكل الجوار. وأعتقد أن النرويج والسويد قد أفلحتا في ذلك. وقد لا تعلمون، أننا سعداء هذه الأيام بالاحتفال معاً بالذكرى المائة لانفصالنا السلمي والهادئ.

وإلى كريس ساندرز الذي سيغادرنا، لن أقول سوى أمل أن تستمتع بالمرحلة القادمة من حياتك فأنت جدير بها.

وينبغي لنا أن نتذكر الجهود الجدية المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية حتى تكون أكثر فعالية في الاستجابة لتحديات تزايد العولمة. وخلال الأشهر القليلة القادمة سيركز رؤساء دولنا وحكوماتنا عند اجتماعهم في نيويورك على هذه القضايا التي ستشمل أمور ذات صلة بالسلم والأمن الدوليين.

والأمر يتعلق ببعض الوقت قبل أن يحين موعد استعراض آلية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. والآلية الحالية لا تؤدي مهامها على نحو جيد، ونحن في حاجة إلى أدوات فعالة متعددة الأطراف على الصعيد العالمي للتصدي للتهديدات والتحديات العالمية الخطيرة - القديمة منها والجديدة - التي يواجهها أمننا المشترك. وكما ذكر وزير خارجية بلدي في هذه القاعة قبل شهور قليلة، فإن المأزق الطويل الأمد الذي يمر به مؤتمر نزع السلاح يشكل مصدر قلق بالغ. ذلك أن عدم القدرة على كسر الجمود وإعادة مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى العمل، ليست قضية دبلوماسية، بل قضية سياسية.

كما أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي اختتم أعماله أخيراً أضع فرصة استخدام الصكوك المتعددة الأطراف المتاحة لنا بفعالية. ومرة أخرى، لم يكن الفشل دبلوماسياً، بل كان سياسياً. غير أن المعاهدة ذاتها وقواعدها، بما في ذلك نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة، لا تزال وجيهة وتشكل معالم لأعمالنا المقبلة. وهناك حاجة إلى القيام بمزيد من الأعمال.

كما أود أن أعرب عن تقديري لمبادراتكم بدعوة الدول الأعضاء إلى تناول القضايا المواضيعية الواردة في الورقة غير الرسمية المعنونة "أفكار للتداول" على نحو منظم ومركز. وأعتقد أن قائمة المتكلمين اليوم رائعة حسب معايير مؤتمر نزع السلاح. ونحن في حاجة إلى النظر في الإسهام الذي يمكن للمؤتمر أن يقدمه في معالجة الشواغل الموضوعية المتعلقة بالأمن العالمي، ونحتاج إلى مناقشة المضمون، ونحن في انتظار أن تجتمع كلمة عواصم قليلة على الموافقة على برنامج عمل يستند إلى تلك الورقة. ومن المناسب بالطبع أن يكون نزع السلاح النووي هو الموضوع الأول لهذه الجلسات العامة.

وقد شهدنا تخفيضاً محموداً جداً في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، أساساً في المخزونات الضخمة للولايات المتحدة وروسيا. غير أن الترسانات النووية الباقية لا تزال هائلة، ولا يزال التهديد الذي تنطوي عليه يبعث على بالغ القلق تجاه الأمن العالمي. ولا بد أن يشعر المجتمع الدولي بالثقة في أن الدول الحائزة للأسلحة

النووية قطعت شوطاً على طريق إزالة ترساناتها النووية نحو إزالتها التامة. غير أن الشكوك لا تزال تحوم حول هذا الأمر.

وفي الوقت نفسه، نواجه بعدد من التطورات الجديدة المزعجة. فثمة اهتمام بتطوير أسلحة نووية أحدث وأصغر حجماً وأكثر قابلية للاستعمال. ويواجه نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات خطيرة من جهات عديدة، بما في ذلك الانسحاب منه سعيًا للحصول على مركز الدولة الحائزة للسلح النووي. وأصبح خطر حيازة عناصر فاعلة غير تابعة للدولة للأسلحة النووية احتمالاً وارداً.

وبالتالي ما الذي يمكن لنا الآن القيام به في إطار مؤتمر نزع السلاح "المعالجة" مسألة نزع السلاح النووي على نحو يراعي التهديدات القديمة والجديدة على السواء؟ ينبغي لنا أولاً وقبل كل شيء، أن نصل في نهاية المطاف إلى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والاستجابة لشواغل نزع السلاح وانتشار الأسلحة على السواء. لكنه، حيث إن هذا الموضوع سيشكل المحور الرئيسي خلال جلسة عامة لاحقة، فلن أخوض فيه الآن.

وتقترح الورقة المعنونة "أفكار للتداول" المعروضة علينا إنشاء لجنة مخصصة لتناول مسألة نزع السلاح النووي. وينبغي للجنة، حسب ولايتها المقترحة، أن تقوم في جملة أمور "بتبادل المعلومات والآراء" فضلاً عن "النظر في نهج تكفل أن يتسم العمل المستقبلي المحتمل بطابع متعدد الأطراف". ما الذي ينطوي عليه هذا القول؟

قدّمتُ، في الجلسة غير الرسمية التي عقدناها في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، بعض الطرائق الممكنة لتناول القضايا المعروضة علينا، وأشكر لزميلنا المكسيكي التذكير بذلك قبل بضعة دقائق. وبديهي أن تلك الطرائق لا تشكل جدول أعمال سويدي كامل لنزع السلاح، بل تعتبر بالأحرى بعض النهج عن كيفية إمكانية البدء في العمل.

وأعتقد أن من المفيد أن يلم مؤتمر نزع السلاح بالجهود التي بذلت بالفعل أو التي تبذل حالياً في سياقات أخرى في مجال نزع السلاح. فحسبما تتبدى الأمور اليوم، ليست لدينا، بالرغم من تلقي مزيد من المعلومات مؤخراً، صورة واضحة وشاملة عن التخفيضات التي جرت فعلاً، وما هي التخفيضات المعترمة القيام بها وما هو المتبقي. وقد يبدو ذلك أمراً بديهيًا، وأعتقد أنه كذلك. ويذهب هذا النهج إلى أنه فيما نُحترم الحاجة إلى حماية المصالح الأمنية الحيوية، فإن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة للقيام بعملية من هذا القبيل لبناء الثقة والأمان بدرجة كافية من الشفافية.

وثانياً، ذكرت في شهر أيار/مايو، ويسعدني أن زميلنا الكندي قد استرعى أيضاً انتباهنا إلى هذه المسألة: أنه قد يكون من المفيد أيضاً لمؤتمر نزع السلاح مناقشة الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في النظريات العسكرية والأمنية اليوم، وفي المستقبل المنظور. وما هي أنواع التهديدات التي يمكن أن تؤدي إلى رد نووي؟ وما هي الشواغل التي تحفز الدول على الحفاظ على إمكانات الخيار النووي أو السعي للحصول عليها أو إفساح المجال لتحقيقها؟ وقد يكون لهذه المناقشة داخل مؤتمر نزع السلاح أهمية كبرى إذ يضم أعضاء المؤتمر عدداً من الدول ذات القدرات النووية، الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد يكون من المفيد أيضاً النظر في ما إذا كانت هناك أي تدابير مناسبة أخرى لترع السلاح النووي من منظور عدم الانتشار، على الأقل لتقليل احتمال وقوع الأسلحة النووية الحالية في أيدي عناصر فاعلة غير تابعة للدولة. وهل يمكن منح الأولوية لفئات محددة من الأسلحة النووية، مثل الأسلحة غير الاستراتيجية المحمولة والصغيرة نسبياً؟

هذه هي بعض الأفكار. وبإمكان المرء أن يضيف الكثير من الأفكار الأخرى، لكن هذه هي بعض الخواطر التي أعتقد أن التعمق في مناقشتها سيفسح المجال جدياً أمام معالجة هذه القضايا. وهو أمر يندرج في إطار الولاية المقترحة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر جازياً، ممثلة السويد، على بيانها وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة ولبلدي. المتكلم التالي هو ممثل وفد شيلي، سعادة السفير مرتبيت.

السيد مرتبيت (شيلي) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، باسم وفد شيلي، أود أن أتقدم لكم بتهانينا وأن أعرب لكم عن سعادتنا بأن نراكم تترأسون أعمالنا، وأن أؤكد تعاوننا الكامل معكم. ونود أن ننضم إلى التحيات القلبية الموجهة إلى السفير كريس ساندرز، الذي نقدر حق التقدير ما يتمتع به من قدرة الإبداع والمثابرة، ونتمنى له كل التوفيق والحظ السعيد في مساعيه الجديدة.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن دعمي للبيان الذي أدلى به سفير إثيوبيا باسم مجموعة الـ ٢١، وأن أؤكد أيضاً أن وفد شيلي يدعم اقتراحه بالدعوة إلى عقد أربع جلسات رسمية عامة بغية دعوة الوفود إلى إلقاء بيانات بشأن المسائل الواردة في جدول الأعمال التي حددت في الورقة المعنونة "أفكار للتداول".

غير أن بلدي، يعتقد أن المهمة الأولى للمؤتمر هي تجسيد برنامج عمله ومعالجة العمل الموضوعي. وذلك نظراً إلى أن المؤتمر يتصف بدوره كمحفل للتفاوض، وليس مجرد محفل تداولي. وتدرك شيلي هذا النوع من المبادرات وتؤيده بوصفه عملاً يكمل الجهود التي نبذلها لكسر الجمود في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الرئيسي بشأن صكوك نزع السلاح. ونعتقد أن هذه الجهود مفيدة للحفاظ على محفل للحوار وإمعان النظر بين الدول الأعضاء، لكنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُنظر إليه بصفته بديلاً للمسعى الأساسي، وهو اعتماد برنامج عمل والتعجيل بالمبادرة إلى إجراء مفاوضات موضوعية. ولقد أكدنا ذلك مراراً وتكراراً، لكن علينا أن نواصل تكراره. وخلال هذه السنوات الثماني من الخمول تكونت مجموعة من المقترحات، بُذلت حولها جهود لتقصي إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء وتعزيزه. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة السفراء الخمسة تعتبر أحد المقترحات التي حظيت بتأييد كبير داخل المؤتمر، كما شهدنا اليوم تعزيزه أيضاً، وبالتالي لا زلنا نؤكد أن المقترح يمكن أن يشكل أساساً لتوليد الإرادة السياسية اللازمة كي يتقدم في سيره. واعتقادنا راسخ بأهمية مؤتمر نزع السلاح والحاجة إلى العمل وفقاً لذلك من أجل استعادة دوره الريادي في بناء أواصر السلم والأمن العالميين.

ودون المساس بما سبق ذكره، يمكننا أن نتساءل عما إذا لم يكن الوقت قد حان لإفساح المجال للتفكير بشأن الدور المستقبلي للمؤتمر على ضوء العناصر الحاسمة في السياق الدولي، وإنني على يقين أن هذه العملية التي

دعوتنونا إلى المشاركة فيها يمكن أن تنير سبيلنا أياً إنارة في هذا الإطار. ونحن ندرك أن اليوم ليس هو الوقت المناسب لتناول هذه المسألة، لكننا سنقوم بذلك في مناسبة لاحقة.

ونحن هنا اليوم لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي. وفي تناول هذه المسألة، كما هو الشأن في المجالات الأخرى التي سنعالجها لاحقاً، تستند شيلي إلى مبادئ وقيم إنسانية تتجسد في سياسات واقعية وعملية. وبالنسبة إلى بلدنا، فإن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، الذي سلط الضوء على "الالتزام باتباع مفاوضات [بشأن] نزع السلاح النووي بجميع جوانبه وبنية طيبة واحتتام تلك المفاوضات في ظل مراقبة دولية... صارمة"، يشكل أساساً نظرياً متيناً في هذا المجال، لا يمكن ولا ينبغي تجاوزه. ذلك أن التقدم نحو نزع السلاح النووي الكامل يشكل أحد أولويات شيلي. ولا ينبغي لهذا الهدف الفائق الذي نشترك فيه مع جهات أخرى أن يجعلنا نغض الطرف عن الفرصة السانحة لنا لاستكمال أعمال ملموسة محددة. ونحن نعترف بوجود صلة لا تفصم بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤمن أنه إذا لم يجرز أي تقدم ملموس في هذا البعد الثاني، سيصبح بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية أبعد منلاً.

ونحن نتبع أيضاً نهجاً واقعياً في تناول الخطوات العملية الـ ١٣ نحو نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وسنواصل تأييد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في وقت مبكر. كما نؤيد مبادرة عقد مؤتمر للدول الأطراف بهدف تعزيز دخولها حيز التنفيذ. كما نؤيد الوقف الاختياري للتجارب النووية في انتظار دخول الصك السابق الذكر حيز التنفيذ. ونأمل أن تبدأ سريعاً في المفاوضات بشأن حظر المواد الانشطارية وتخزينها. وسنواصل دعم استهلال المفاوضات على أساس ولاية شانون. ونؤكد مجدداً الحاجة إلى إنشاء هيئة فرعية تُعنى بتزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وبالرغم مما تقدم ذكره، فإن هذا يعتبر شرطاً مسبقاً لاعتماد برنامج عمل المؤتمر. ونحن نشدد على تطبيق مبدأ اللارجعة في عملية نزع السلاح النووي، وفي جميع ما يتصل بها من آليات. ونشدد على الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة التامة لمخزونات الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا المجال، نعترف بالتقدم المحرز، الذي أشير إليه هذا الصباح، فيما يخص خفض الرؤوس النووية وتخفيض عتبات الإنذار. ونؤكد مجدداً أن الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الدول الأطراف هو نزع السلاح الشامل والتام في ظل مراقبة دولية فعالة. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، الذي يعزز نظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما فيما يتعلق بخخطر الإرهاب النووي. وفي هذا المجال، يسعدني أن أبلغكم أن شيلي قد صدقت على ١٢ اتفاقية عالمية للأمم المتحدة ضد الإرهاب، وتأمل في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي سيفتح باب التوقيع عليها في ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وفي الوقت نفسه، سندعم التعديلات المقترحة إدخالها على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في المؤتمر الذي سيعقد لذلك الغرض في فيينا خلال الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه. ونرحب بأثر مدونة سلوك لاهاي والإجراء المتخذ ضد انتشار القذائف التسيارية. ونؤكد مجدداً أهمية النظم المضادة لانتشار الأسلحة غير القائمة على معاهدات، مثل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعتي أستراليا وواسنار. كما نشدد على أهمية الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في تحقيق نزع السلاح النووي.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشير إلى المساهمة الحيوية التي تقدمها المناطق الخالية من الأسلحة النووية مثل المناطق التي أنشئت بموجب معاهدات أنتاركتيك، وتلاتيلولكو، وراروتونغا وبانكوك وبيلندابا، فضلاً عن الإعلان الصادر من طرف واحد عن منغوليا. ويأمل بلدي أن يتسع نطاق هذه المبادرات ليشمل مناطق جديدة مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كما أن المؤتمر الأخير للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة لتلك المناطق، وهو المؤتمر الأول من نوعه، المعقود في مكسيكو، قد أتاح الفرصة لتأكيد أهمية الجهود المبذولة بصفتها آلية فعالة لتحقيق التقدم نحو نزع السلاح النووي.

وأخيراً، فإننا نؤيد التفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانوناً يؤكد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو الدول التي تخلت عن امتلاك تلك الأسلحة أن تلك الأسلحة لن تستخدم ضدها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. المتكلم الثاني هو ممثل وفد ألمانيا، سعادة السفير هايتبارغ.

السيد هايتبارغ (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم لتوليكم منصب الرئاسة وأن أعرب لكم عن تقديري لمبادرتكم بإجراء نقاشات متعمقة، خلال جلسات عامة رسمية، تتناول القضايا الرئيسية المعروضة على مؤتمر نزع السلاح، بما فيها القضايا الجديدة.

كما أود أن أعنتم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديري واحترامي المهني والشخصي لزميلنا الموقر كريس ساندرز، الذي سيغادر مؤتمر نزع السلاح اليوم، وأن أتقدم له ولأسرته بأجمل التمنيات.

وكان وزير الخارجية أوسكار فيشر قد شدد بوضوح في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن هدف سياسة ألمانيا يظل هو تهيئة عالم خال من تهديد الأسلحة النووية. وثمة اتفاق عام بشأن الهدف النهائي لعملية نزع السلاح النووي، وهو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وحدد ذلك الهدف في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ وعيّن بوضوح مرة أخرى في الوثيقة المعنونة "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي" التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها المعقود في عام ١٩٩٥، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠٠٠، التي أعلنت فيها لاحقاً الدول الحائزة للأسلحة النووية عن "التعهد الذي لا لبس فيه... بالتخلص الكامل من ترسانتها النووية" كجزء من ١٣ خطوة عملية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولم تأت هذه القرارات من فراغ. فقد جاءت نهاية الحرب الباردة، ونهاية المواجهة بين الشرق والغرب، وهي تحمل في طياتها هذه الفرص الجديدة لانتخاذ تدابير عملية ملموسة في مجال نزع السلاح النووي التي تتجلى في الالتزامات الواردة في تلك الوثائق. وفي الوقت نفسه، أصبحت حالة الأمن الدولي أكثر تشعباً بطرق عديدة. وازداد احتمال نشوب صراعات، على الصعيد الإقليمي على وجه الخصوص وأصبحت التهديدات التي يولدها استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل الإمداد بها أكثر وضوحاً. وولدت التطورات التي شهدتها السنوات

الماضية شوغل متزايدة بشأن استمرار انتشار الأسلحة وعدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن الخطر المحتمل من برامج الأسلحة النووية التي تطبق تحت غطاء برامج نووية مدنية هي مسائل تبعث على بالغ القلق.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والدعم الأساسية لمواصلة نزع السلاح النووي. فكلاهما شديد الأهمية وهما جوانب ذات أولوية، ولا ينبغي تناول أحدهما على حساب الآخر. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أكثر المعاهدات المتعددة الأطراف شمولاً من حيث طابعها العالمي كما أن من المهم للغاية الحفاظ على صلاحيتها وتكاملها من جميع جوانبها. وإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة الانضمام العالمي للمعاهدة يؤدي إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ويسهم بالتالي في تقوية أواصر الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ونلاحظ إحباطاً متزايداً بسبب التقدم البطيء الذي نشهده في مجال نزع النووي. وتأسف ألمانيا لأن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ قد أسهم في ذلك الإحباط بدلاً من إعطاء زخم جديد لعملية نزع السلاح النووي.

ولا يمكن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة إلا باتباع نهج تزايد بموجبه كميات الأسلحة المزالة، إلى جانب ١٣ خطوة عملية للتنفيذ المنتظم والتدريجي للمادة السادسة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ باعتبارها مؤشراً لأداء عملية نزع السلاح. ومواصلة التقدم الملموس نحو نزع السلاح النووي بلا رجعة وعلى نحو يمكن التحقق منه أمر لا غنى عنه.

وعلينا، أولاً وقبل كل شيء، أن نشرع في إجراء مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح تتناول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا السياق، أذكر بالفقرة ٣٦ من الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، التي "تدعو" مجدداً مؤتمر نزع السلاح إلى المبادرة فوراً إلى وضع معاهدة غير تمييزية تطبق عالمياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، والتعجيل بإبرامها دون شروط مسبقة، مع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية التي تتضمنها". وستشكل تلك المعاهدة تدبيراً جديداً هاماً لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، دليلاً ساطعاً على النهج المتعدد الأطراف ودعم أساسية لنظام الأمن الدولي.

وكجزء من عملية نزع السلاح النووي الشامل، يجب على جميع الأطراف أن تخفض حجم الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بصفة قابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وتشهد ألمانيا جدالاً عاماً جدياً بشأن هذه المسألة يدعو إلى اتخاذ خطوات عملية بشأنها. كما أن موقف الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥ يسلط الضوء على هذا الغرض. ويتخذ الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص نهجاً متدرجاً دعا إليه في ورقة عمل قدمتها ألمانيا إلى اللجنة التحضيرية الأولى للمؤتمر الاستعراضي السابع.

ويلزم اتباع نهج تدريجي، بدءاً باعتماد تدابير بناء ثقة متواضعة إلى حد ما، مثل إعادة تأكيد المبادرات النووية الصادرة في فترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٢ عن رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، فضلاً

عن تبادل طوعي للمعلومات بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن مخرونها الفعلية من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، مع مراعاة حماية المعلومات السرية.

وإضافة إلى ذلك، يشكل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب تاريخ ممكن أهمية كبرى لتحقيق أي تقدم في هذا المجال. لذلك تدعو ألمانيا جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة ولم تصدق عليها، وبخاصة الدول المطلوب تصديقها على المعاهدة من أجل بدء نفاذها مبكراً، إلى القيام بذلك دون إبطاء ودون قيد أو شرط.

وتدعم ألمانيا دعماً كاملاً إنشاء هيئة فرعية ملائمة في إطار مؤتمر نزع السلاح لتناول مسألة نزع السلاح النووي على نحو ما دعت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وكما ورد في المقترح ألف-٥ فضلاً عن الوثيقة المعنونة "أفكار للتداول".

كما اتفقت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ على "أن التأكيدات الأمنية الملزمة قانوناً من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للدول الأطراف في [معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية] غير الحائزة للأسلحة النووية تعزز نظام عدم انتشار تلك الأسلحة". وأشارت الوثيقة، إضافة إلى ذلك، إلى "إنشاء مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس ١٩٩٨ اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها". وعليه، ووفقاً للفقرة ٣٨ من الوثيقة التي تتضمن الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي، تدعم ألمانيا أيضاً إنشاء لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح كما تقضي بذلك الفقرة ١ من المقترح المنقح ألف-٥، الوارد في الوثيقة CD/1693/Rev.1.

وختاماً أود أن أشدد على أن الخروج من الطريق المسدود التي تردى فيها مؤتمر نزع السلاح من شأنه أن يعطي زخماً قويا لعملية نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة. المتكلم التالي هو ممثل وفد الهند، سعادة السفير برازاد.

السيد برازاد (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس أود أن أتقدم لكم بتهاني وفد بلدي الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا سعداء بأن نراكم تتراأسون أعمالنا ونؤكد لكم دعمنا الكامل. كما نود أن نضم أصواتنا إلى التحية التي وجهتموها للسفير كريس ساندرز في ملاحظاتكم الاستهلاكية. فنحن بالتأكيد سوف نفتقده في جنيف بما يتصف به من التزام وطاقه على العمل.

ونحن ندرك العبء الذي تتحمله والتحديات الذي يواجهكم وأنتم تتراأسون المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح الذي لم ينص في الواقع بأي عمل موضوعي منذ عام ١٩٩٩. ليس بسبب ضعف الجهود التي تبذلونها أو التي بذلها رؤساء مؤتمر نزع السلاح السابقون بل لأننا كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ونود أن نؤكد لكم تعاون وفدنا البناء في السعي للخروج من المأزق الحالي الذي يتردى فيه مؤتمر نزع السلاح.

وللأسف، فإن بعض التحليلات الراهنة التي تشخص الاعتلال الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح تشير إلى أن المشكلة تكمن في سير العملية وليس في السياسات. ويقول البعض إن الأزمة المتعلقة بوثيقة صلة مؤتمر نزع السلاح تتبع جزئياً من اختلال إجراءات اتخاذ القرار التي قيل إنها تعرقل المؤتمر ذاته. ويعتبر آخرون أن فائدة هذه الهيئة قد زالت وينبغي بالتالي حلها فوراً، وأنه بدلاً من أن تكون هناك هيئة تفاوضية وحيدة متعددة الأطراف، ينبغي لمجلس الأمن أن ينشئ هيئات مخصصة لتناول مهام محددة. وقد يكون لهذا التشخيص ولهذا المشورة نتائج مضادة. ففي عام ١٩٣٣، انسحبت بعض البلدان من مؤتمر عصبة الأمم المعني بتخفيض الأسلحة والحد منها. وكان ذلك إيداناً بانسحابها من عصبة الأمم ذاتها، وبنهاية مؤتمر نزع السلاح العالمي، بل كذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية. ورغم أن السياق التاريخي مختلف اليوم، فإن حل هيتلر لن يبشر بالخير للسلام والأمن العالميين.

وعدم تحقيق اتفاق بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح يعتبر مؤشراً على انهيار الأخلاقيات المتعددة الأطراف. كما يعكس بصفة أخص نقص الإرادة السياسية. فضلاً عن ذلك، فإن الأمر لا يعتبر انعكاساً لمجرد انعدام الإرادة من جانب بعض الأطراف الأساسية في مؤتمر نزع السلاح، بل إنه يعد نتيجة لتقديرها أن الوقت ربما لم يكن مناسباً أو أن المبادرة إلى إجراء مفاوضات أو مداولات بشأن المسائل التي يتضمنها جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح قد لا يصب في خدمة مصالحها الأمنية الوطنية. والواقع أنه يمكن حماية المواقف الوطنية المحددة ومواءمتها مع الصالح المشترك الأعم من خلال المفاوضات الجارية على أساس توافق الآراء. والدليل على ذلك هو النجاح الذي تحقّق قبل أقل من أسبوع بنيو يورك في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة في اختتام المفاوضات بشأن صك دولي لتمكين الدول من تحديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولدنيا اليوم صك يتضمن معايير عالمية لوضع علامات على جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومن أجل تحقيق التعاون الدولي في مجال تعقب الأسلحة غير المشروعة. ولقد ساعد مبدأ التوافق في الآراء ولم يعق عملية الوصول إلى اتفاق بشأن الصك. وليس ثمة ما يحول دون تحقيق ذلك في المفاوضات الجارية داخل مؤتمر نزع السلاح.

ونظراً إلى التذمر المتزايد من عدم إنجاز هذه الهيئة لعمل مثمر، فإن مهمتنا، إلى جانب الدعوة إلى حسن الإدارة والحكمة، تظل تكمن في توليد أفكار يمكن أن تقنع الدول الأعضاء بوضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح تتجلى فيه شواغل وأولويات جميع الدول الأعضاء ويستجيب لتوقعات المجتمع الدولي. وفي هذا السياق المحدد تدعم الهند المقترح ألف-٥. ولا زلنا نؤمن أن المقترح يمكن أن يشكل أداة لبلوغ توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

ويتناول وفد بلدي الكلمة رداً على الدعوة التي وجهتموها إلى الوفود بالتحدث عن المسائل الأساسية التي يتضمنها جدول أعمالنا، أملاً في أن تولد التدخلات أفكاراً عن كيفية السير قدماً باستهلال مفاوضات داخل هذه الهيئة بشأن المسائل الأساسية. وبخلاف ذلك، ستظل مناقشاتنا عديمة الجدوى، إذ إن مواقفنا الوطنية معروفة تماماً وجرى التعبير عنها تعبيراً وافياً. والتحدث عن ذات المسائل وإلقاء بيانات عامة بشأنها ليس بأي حال بديلاً عن اعتماد برنامج عمل الذي يظل هدفنا الأساسي.

وقد قال جواهر لال نهرو أول رئيس للوزراء في الهند أمام الجمعية التأسيسية في يوم ما وهو يعرض رؤيته للسياسة الخارجية للهند الحرة: "يسعدنا أن نقول إننا ندافع عن السلم والحرية، غير أن ذلك لا يعني الكثير لأحد،

ربما باستثناء أمل واهن". وأوضح، أن مثل هذا التأكيد ليس له في حد ذاته معنى لأن كل بلد مستعد لقول نفس الشيء، سواء كان يعنيه أو لا يعنيه. ويوافق جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، بل جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة، بتوافق الآراء، على مجموعة من الأهداف لتأمين السلم والأمن ونزع السلاح الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨. وتشكل تلك الأهداف أساساً جدول الأعمال الرئيسي لمؤتمر نزع السلاح. ويتوقف اختبار التزامنا بالسلم والأمن ونزع السلاح على استعدادنا للاضطلاع بمفاوضات لتحقيق تلك الأهداف. ودون تحرك في ذلك الاتجاه، ستكون جميع أشكال التعبير عن الآمال الواهية مجرد حديث فارغ.

واعترفت الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على الإنسانية وأن للتدابير الفعلية لنزع السلاح النووي ولمنع حرب نووية أولوية القصوى. وبعد ٢٧ عاماً، عندما انتهت الحرب الباردة، فإننا لن نستفيد من مغالطة هذه الفرضية. وبكفيينا ذكرها وبيانها مجدداً. وقد أقر العديد من الزملاء في هذا المحفل أن مفهوم التدمير المضمون لدى الأطراف اليوم يعتبر قديم العهد. ويُقبل الآن كحكمة تقليدية قول الرئيس ريجان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٣، بأنه لن يكون هناك مطلقاً أي فائز في حرب نووية وبالتالي لا يجب حوضها.

وفي المناقشات غير الرسمية بشأن نزع السلاح النووي التي دارت خلال العام الماضي، وفي بيان السفير سكوتنيكوف في وقت سابق من هذا اليوم، استمعنا إلى تقييمات متفائلة بشأن انحسار تهديد سباق التسلح النووي الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. فقد خفّض البلدان بقدر كبير ما لديهما من ترسانات استراتيجية بتحسين إدارة المخزون وترشيد أسلحتهما النووية. ونرحب باحتمال إجراء تخفيضات إضافية جذرية. ويجب على هذه العملية الثنائية، وقد شهدت انطلاقةً جيداً، أن تستمر حتى نهايتها المنطقية، وذلك بتخليص العالم تماماً من الأسلحة النووية، من خلال برنامج زمني لتنفيذ نزع السلاح النووي.

وتؤيد الهند تأييداً كاملاً موقفاً مجموعة الـ ٢١ بشأن برنامج العمل، والذي ورد بوضوح في البيانات التي أدلت بها سفيرة مصر السيدة نائلة جبر في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ وعلى لسان السفير ييمر اليوم. وأعربت السيدة السفيرة أيضاً عن تأكيد مجموعة الـ ٢١ مجدداً مقترحها بشأن نزع السلاح النووي بصيغته الواردة في الوثيقة CD/1570.

وكانت فكرة تنفيذ برنامج مرحلي من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني للتنفيذ الفكرة الرئيسية لخطة العمل التي أعلن عنها رئيس الوزراء راجيف غاندي في عام ١٩٨٨ خلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح. وتضمنت خطة العمل إزالة الأسلحة النووية من جميع الفئات التكتيكية والمتوسطة المدى والاستراتيجية. وشملت في إطار نزع السلاح النووي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فضلاً عن الدول ذات القدرات النووية. كما نصت الخطة على تدابير تبعية مناسبة بما في ذلك إلغاء النظريات التي قام عليها سباق السلاح النووي والاستعاضة عنها بنظريات جديدة أساسها نبذ العنف والتعاون. كما تضمنت الخطة معايير ومبادئ يمكن أن تنظم نظاماً عالمياً حالياً من الأسلحة النووية. ولا يزال المبدأ الأساسي للخطة وثيق الصلة بواقعنا اليوم.

وتدرك الهند، بصفتها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، مسؤوليتها المحددة تجاه نزع السلاح النووي. ويقوم موقفنا الأمني الدفاعي على المسؤولية وضبط النفس والقدرة على التنبؤ، وينبني على أدنى قدر من الردع الذي يحظى بالمصداقية ويستبعد نظريات المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية أو الاستخدام الاستباقي لها أو استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وقد واصلنا الدعوة إلى اعتماد صكوك دولية ملزمة قانوناً لتشمل تلك الالتزامات، وكذلك للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يتناول التأكيدات المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وحتى نتوصل إلى ذلك الاتفاق بشأن برنامج مرحلي ومحدد زمنياً للتنفيذ من أجل إزالة الأسلحة النووية وهو ما يشكل قطعاً أفضل طريقة لإزالة مخاطر كل من الحرب النووية والانتشار النووي فإننا، كتدبير مؤقت، نؤيد معاهدة لحظر استخدام الأسلحة النووية. وسنظل على التزامنا بوقف تجارب الأسلحة النووية من طرف واحد والمشاركة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية غير تمييزية وفعالة وقابلة للتحقق دولياً. وبإيجاز، يظل التزام الهند بهدف نزع السلاح النووي كاملاً.

ونحن نشاطر أيضاً شواغل المجتمع الدولي إزاء إمكانية وجود صلة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وثمة خطر في أن تقع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين، الذين تغطيهم العبارة المطلقة "الكيانات غير التابعة للدولة". ونشدد في هذا الصدد على مسؤولية الدولة ومسئولتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، والقضاء على هياكله الأساسية الداعمة ومنع انتشاره. ولا يزال سحلبنا في منع انتشار السلع والتكنولوجيات الحساسة راعياً.

وكأعضاء في هيئة تفاوضية متعددة الثقافات، نطل من المؤيدين بقوة للنهج المتعدد الأطراف في الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح عالمياً. وتشكل الصكوك القائمة على القانون والتفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف والملزمة قانوناً والقابلة للتحقق وغير التمييزية أفضل أداة لتناول المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. أما الإزالة التامة للأسلحة النووية فهي قضية عالمية يلزم معالجتها ضمن إطار متعدد الأطراف.

ويقضي المقترح ألف-٥ لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بولاية تقل عن ولاية التفاوض المنوطة للجنة المخصصة لنزع السلاح النووي. وقبلنا لمقترح ألف-٥ لن يقلص بأي حال من الأحوال التزامنا بالمبادرة فوراً إلى إجراء مفاوضات تتناول نزع السلاح النووي. ولقد قبلنا المقترح ألف-٥ بروح بناءة تنطوي على المرونة حتى يتسنى لمؤتمر نزع السلاح اعتماد برنامج عمل يمكنه من الشروع في المفاوضات. وسيقيم نجاح هذه الجلسات العامة أو فشلها على أساس بدء تلك المفاوضات من عدمه. ولن يخدم أغراضنا أي مقترح يكون دون ذلك الحد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. المتحدث التالي هو ممثل جنوب أفريقيا، سعادة السفير متشالي.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، دعوتونا في الأسبوع الماضي لنعرض آراءنا بشأن بنود هامة في جدول أعمالنا. وتحدثنا عن قضايا جديدة يوم الخميس، أما اليوم فإنني أعنتم الدعوة لأتحدث عن نزع السلاح النووي. ويجب أن أشير، في البداية، إلى أن النهج الفرنسي ينسجم مع الموقف الأوروبي المشترك الذي وافقت عليه الدول الخمس والعشرون لأغراض المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقدمت الرئاسة الهولندية، بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي، هذه الوثيقة التي تلزم دولنا الخمس والعشرين أمام هذا المحفل قبل أسبوعين وهي الآن وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وإنني سأمتنع عن تكرار جميع

الجوانب ذات الصلة بالتفصيل. وسأكتفي بالتأكيد على أن فرنسا، شأنها شأن شركائنا، ترى أن استئناف المؤتمر للعمل الموضوعي يكتسي أهمية خاصة في ضوء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية. وسنعود إلى هذا الأمر بمزيد من التفصيل في الأسبوع المقبل.

أكد الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الاستعراضي السابع على ضرورة المحافظة على كلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز تنفيذها والسعي إلى تحقيق مشاركة عالمية فيها، وبصورة أخص، على وضع عدد من الاعتبارات الهامة بالنسبة لعملنا هنا، لا سيما بشأن موضوع نزع السلاح النووي. وتماشياً مع هذا النهج، أكدت فرنسا من جديد بمناسبة المؤتمر الاستعراضي على التزاماتها في إطار نزع السلاح العام والكامل. وقد برهنت بلادي على أنها تحترم التزاماتها بموجب المادة السادسة بحسن نية. وتسترد فرنسا على الخصوص، عند الوفاء بهذه الالتزامات عملياً، برنامج العمل الذي اعتمده عندما مددنا العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. واسمحوا لي أن أذكركم بالحوار الثلاثة الواردة في هذا البرنامج: إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ؛ والتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع أسلحة نووية؛ والتصميم على المضي قدماً بشكل منهجي وتدرجي بغية الحد من الأسلحة النووية عموماً والعمل على تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

وقد قرر بلدي الامتناع عن القيام بتجارب نووية وانضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحتى قبل أن تدخل هذه المعاهدة حيز النفاذ، كانت فرنسا قد قررت بالفعل التصرف وفقاً لأحكامها وفككت مركز التجارب التابع لها في المحيط الهادي. وبلدي هو الوحيد الذي أقدم على ذلك من بين القوى النووية. فلم تعد لدى فرنسا أية مرافق يمكنها إجراء انفجارات نووية فيها. كما إنها تؤيد بشدة العمل التحضيري لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويشارك بلدي مباشرة في إنشاء نظام تحقق خاص بالمعاهدة. غير أننا نلاحظ أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ ونأسف جداً لذلك.

وقد ساهمت فرنسا بأقصى ما تستطيع في الحد من الأسلحة النووية على العموم. فهي، من جهة، تملك تلك الأسلحة وكانت دائماً في حوزتها من أجل تأمين قوتها الردعية التي تعد ركناً أساسياً من أركان أمننا على أساس منطق الاكتفاء فقط. ومن جهة أخرى، قلصت فرنسا عدد أنظمة النقل لديها بمقدار الثلثين منذ عام ١٩٨٥. ويتناول هذه المسائل كتيبٌ معلومات باللغة الفرنسية بعنوان "مساهمة فرنسا في مكافحة الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح" وهو متاح للوفود والأفراد من عامة الجمهور الذين يرغبون في معرفة المزيد عن هذا الأمر.

ويدعم بلدي مواصلة الجهود لتنفيذ عمليات تقليص عالمية للترسانات النووية، ونخص بالذكر منها اليوم العملية التي شرعت فيها الولايات المتحدة وروسيا اللتان تملكان أسلحة نووية لا تعادل بأية حال ما تملكه الدول الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية. كما تشارك فرنسا في أنشطة بعينها خارج حدودها. ونحن نعتزم، بالخصوص، تقديم مساهمة فنية ومالية لبرنامج القضاء على البلوتونيوم العسكري الروسي المصرح بكونه فائضاً عن الحاجة الدفاعية في روسيا كجزء من اتفاق يجري التفاوض بشأنه حالياً من قبل المجموعة المتعددة الأطراف المعنية بتدمير البلوتونيوم.

وعلى مدى العقدين الماضيين، كانت دول أطراف عديدة قد تعهدت بموجب مقتضيات معاهدة عدم الانتشار بالتخلي عن الأسلحة النووية وانضمت إلى المعاهدة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، لكنها انتهكت التزاماتها وطورت برامج نووية سرية وقدمت بيانات زائفة في المؤتمرات الاستعراضية. ولولا عمليات الكشف الأخيرة ولولا إصرارنا جميعا على توطيد نظام عدم الانتشار النووي لتمادت تلك الدول، والشبكات التي ساعدتها، في أفعالها.

ولا تزداد فرنسا إلا إصرارا على مواصلة تنفيذ جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار. فالأزمات المتعلقة بالانتشار اليوم تمثل تحديا كبيرا للأمن الدولي ولهذا السبب فإننا نحث مؤتمر نزع السلاح على أن يلعب دوره كاملا في تحقيق نزع السلاح العام والكامل بما في ذلك السلاح النووي. وإن بلدي ليدرك تمام الإدراك مسؤوليته كدولة حائزة للأسلحة النووية والتزاماته بموجب المادة السادسة. وقد أخذت فرنسا على عاتقها التزامات في هذا الصدد ووفت بها وهي تعيد التأكيد بالنسبة للمستقبل على تصميمها على مواصلة المساهمة في نزع السلاح النووي وفي نزع السلاح العام والكامل.

واسمحوا لنا بأن نلتفت الآن إلى برنامج عملنا. قررنا في المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أنه ينبغي أن تستمر عملية استعراض المعاهدة، التي يجب أن يساهم فيها مؤتمر نزع السلاح مساهمة كاملة، في ضوء مقررات وقرارات المؤتمرات الاستعراضية السابقة. ومن وجهة النظر هذه، علينا أن نشير إلى أن مؤتمرنا مكلف، اليوم كما البارحة، بولاية مناقشة نزع السلاح النووي من أجل تحديد المواضيع التي حان وقت التفاوض بشأنها نتيجة لذلك. وتمت هذه العملية في أغلبها لأن أحد المواضيع، ذاك المتعلق بـ "وقف إنتاج المواد الانشطارية"، والذي سنعود إليه في الأسبوع المقبل، كان قد عُدَّ من باب الأولوية قبل عشر سنوات خاصة منذ صدور المقرر رقم ٢ عام ١٩٩٥. ونحن ملتزمون بمقررات عام ١٩٩٥. بيد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة المتفجرات النووية لا تمثل ولاية المناقشة والتفكير العامة المسندة إلى المؤتمر كاملة كما يتضح، على سبيل المثال، من النقاش الذي نجريه اليوم وأنا، مثل البرازيل، سعيد لكون هذا النقاش غنياً ومثيراً للاهتمام.

وقد لاحظنا، وفقا لهذا النهج، الأفكار التي طرحتها هولندا، بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي، بشأن مسألة نزع السلاح النووي و"وقف إنتاج المواد الانشطارية". كما لاحظنا القراءة التي قامت بها نيوزيلندا أثناء مدة ولايتها. وإننا نعتقد أنه من مصلحتنا جميعا أن نواصل هذه المناقشات بغية إيضاح وتنقيح هذه القضايا الأساسية بنية حسنة قصد تسهيل التوصل إلى اتفاق عام على برنامج عمل. وفرنسا على استعداد الآن لأن تساهم بشكل بناء في هذا العمل بما يتفق مع الموقف الأوروبي الموحد الذي أقرناه في المؤتمر السابع.

وقبل أن أحتم، أود أن أعبر عن مدى حزني لمغادرة السفير ساندرز، سفير هولندا، الذي كانت لنا معه مناقشات عديدة والذي حاض معارك كثيرة لتحقيق قدر أكبر من الأمن الدولي. أود أن أتمنى له حظا سعيدا. لكنني أود أيضا، وربما كان هذا الأمر أكثر أهمية، أن أعبر عن الحزن الذي اعتراني عندما علمت أننا سنفقد في الأسبوع المقبل أيضا السفير فولكر هاينسبيرغ، سفير ألمانيا. ولسوء الحظ، لن أكون هنا الأسبوع المقبل كي أودعه ولكنني أود أن أقول له وداعا وأن أشكره. لقد كان دائما جاري في هذا الحفل وكان لي خير معين وكثيرا ما وافاني بملاحظاته النيرة والمخلصة. وقد قوى في هذا الحفل أيضا الوشائج التي تربط بين فرنسا وألمانيا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وسيتناول الكلمة الآن السيد مارسيلو فالتي فونروج، ممثل الأرجنتين.

السيد مارسيلو فالتي فونروج (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في هذا البيان الأول، في تصريح وفدنا هذا، أن أهنئكم على تولي الرئاسة وأن أؤكد لكم أننا سنساعدكم على التقدم باتجاه العمل المثمر في التفاوض بشأن هذه الصكوك المتعلقة بالحد من الأسلحة وبتزع السلاح.

منذ خمسين عاما ونيف، وجمهورية الأرجنتين تستخدم الطاقة النووية. وهي لم تتخل أبدا عن الأسلحة النووية لأنه لم يكن بنيتها قط أن تمتلك هذه الأسلحة أو تطورها. وهي بهذا لا تساهم في استقرار المنطقة والنصف الجنوبي من الكرة الأرضية فحسب بل تساهم في الاستقرار العام أيضاً. وانسجاماً مع هذه التجربة، تؤيد الأرجنتين نزع السلاح النووي نزعا عاما وكاملا وتتمسك بالرأي القائل إن جعل الصكوك القانونية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح صكوكا عالمية ينبغي أن يكون الهدف الواجب تحقيقه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فهذا وحده هو السبيل إلى وضع أسس الأمن بضمانات متبادلة بوصفه غاية أساسية.

هناك سلسلة من الخطوات العملية لبذل جهود منهجية وتدرجية لتحقيق هذا الهدف. ومن بين هذه الخطوات إطلاق نداءات للتوقيع والتصديق الضروريين لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة والبدء الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا السياق، تشعر الأرجنتين بالقلق لكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تلق التصديق، بعد مرور تسع سنوات على اعتمادها، إلا من نحو اثني عشر بلدا من مجموع الأربعة وأربعين بلدا الذين يكون تصديقهم ضروريا لدخول المعاهدة حيز التنفيذ. ولهذا السبب، نحض جميع تلك الدول التي لم تصدق عليها بعد على اتخاذ الخطوات الضرورية في أقرب وقت ممكن لضمان اتصاف هذا الصك بالعالمية. كما أنه من المهم على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بعدم المضي في تطوير تلك الأسلحة عبر مواصلة تجارب الأسلحة النووية. وإنا، والحالة هذه، نعيد التأكيد على ضرورة الإبقاء على الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية. ونأسف أسفا شديدا لصياغة مذاهب أمنية جديدة لا تستبعد استخدام الأسلحة النووية. ومن شأن هذه السياسات أن تلحق الضرر بفعالية عدم الانتشار الأفقي.

ومن المربك أن مؤتمر نزع السلاح، رغم كونه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، لم يشرع بعد في التفاوض بشأن معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية ولم ينشئ هيئة فرعية مناسبة تسند إليها ولاية معالجة مشكلة نزع السلاح النووي بسبب تعذر الاتفاق على برنامج عمل. وسيكون إنشاء هذه الهيئة الفرعية المكلفة بتزع السلاح النووي تقدما في الجهود المبذولة لإنفاذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ومع أننا نحبذ حدوث تقدم في نزع السلاح النووي ضمن إطار محافل نزع السلاح ذات الصلة، فإننا نرحب بأي تقدم يحصل في تقليص الترسانات بما في ذلك التقدم الذي يحدث على الصعيد الثنائي. ونأمل أن تبذل جهود أكبر وأن يُطَلَّع المجتمع الدولي على أية خطوات جديدة وعلى التدابير المؤقتة التي اعتمدت في انتظار القضاء على الترسانات النووية قضاء تاما. وترفض الأرجنتين التحجج بأن إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي رهن بإحراز تقدم في مجال الأسلحة التقليدية. وبالتالي، فإن الأرجنتين تأمل، مثلما سبق أن صرحت طيلة الأعوام

الماضية وفي جميع المحافل المختصة، أن تعقد البلدان الحائزة للأسلحة النووية مفاوضات بحسن نية تعكس التزاما لا مرء فيه بأهداف نزع السلاح النووي وهي أهداف لا سبيل إلى تحقيقها كلها إلا بالقضاء التام على الأسلحة النووية.

وفي الختام، نود أنا وهذا الوفد أن ننضم نحن أيضا إلى قافلة مودعي السفير ساندرز مع التعبير عن احترامنا وتقديرنا الكبير له ونتمنى له النجاح في عمله المقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. ويتناول الكلمة الآن السفير بارك، ممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك (مثل كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنتكم على توليكم مهمة رئاسة مؤتمر نزع السلاح وهي مهمة جلييلة وعسيرة في هذه المرحلة الحرجة. وآمل أن نجد، بقيادتكم، سبلا للخروج من المأزق الحالي.

إن دعوتكم لمناقشة القضايا الأربع الرئيسية أتت في أوانها وهي مفيدة لأن تلك القضايا ينبغي أن تعالج بطريقة أو بأخرى من قبل المجتمع الدولي، بما فيه مؤتمر نزع السلاح، من أجل مجابهة التحديات الجديدة المتعلقة بالانتشار التي تواجهنا مجابهة فعالة. ويصح هذا بالخصوص في أعقاب المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي أحقق في اعتماد اتفاق نهائي بشأن المسائل الموضوعية. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة لمسألة نزع السلاح النووي وبعد التأمل في واقع السياسة الدولية، يبدو أن أكثر النهج عملية لتحقيق التقدم يتمثل في السعي إلى اتخاذ مجموعة متضافرة من التدابير الأحادية والثنائية والإقليمية والدولية. غير أنني أتفق تماما مع السفير الإيطالي الذي لم يجانب الصواب حين قال إن الكرة الآن في ملعب مؤتمر نزع السلاح عقب انتهاء مؤتمر معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، فإن وفدنا على استعداد للشروع في مفاوضات مبكرة للتوصل إلى أية صيغة بناءة تعيد مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. وبالخصوص، نظرا لاختلاف آراء الدول الأعضاء فيه بشأن برنامج العمل، فإننا نرى أن مبادرة السفير ساندرز أساس واقعي جدا لاستئناف العمل الموضوعي في هذه المرحلة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المختصة المعنية بنزع السلاح النووي التي اقترحت مبادرتان أساسيتان لإنشائها ستقتصر على المناقشة. وبالتالي، فإن أهم وظيفة تقوم بها اللجنة المختصة المعنية بنزع السلاح النووي ستتلخص في تبادل المعلومات والآراء بشأن الخطوات العملية لبذل جهود تدريجية بغية تحقيق الهدف الذي يتضمنه البند ١ في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونود، في هذا الشأن وكتدبير مؤقت قبل أن يتم الاتفاق على برنامج عمل، أن ننتبه إلى أفكار عملية من قبيل عقد جلسات في مؤتمر نزع السلاح تتناول سواء مذاهب الأمن الاستراتيجي أو السياسة النووية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية أو دعوة الأطراف المعنية بالمبادرات الثلاثية لإطلاع بعضها البعض على وضعها الحالي وعلى خططها المستقبلية.

ونلاحظ أنه قد تم التقييد بالتزامات هامة تتعلق بنزع السلاح النووي في مختلف المحافل المتعددة الأطراف من بينها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعتقد وفدي أنه يجب تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال مع بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الالتزامات السابقة التي أخذتها الدول

الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها بصورة شفافة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها. وسنتبع باستمرار أيضاً الترتيبات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف للتصرف في الفائض من المواد، كالاتفاق بشأن الحد التعاوني من التهديد والمبادرات الثلاثية وبرامج الشراكة العالمية في إطار مؤتمر قمة الثماني.

أما فيما يخص مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن وفدي يكرر أنه يجب أن تدخل معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ دون تأخير وأنه ينبغي تمديد الوقف المؤقت لتجارب التفجيرات النووية في انتظار دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. وإننا نرحب بمبادرة المملكة المتحدة ضمن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لتقديم البحث الذي أنجزته في جوانب مختلفة تتعلق بالتحقق من الرؤوس الحربية النووية المفككة. ونحث الدول الأعضاء أيضاً على التعمق أكثر فيها حتى يتسنى للبلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تسرع في الاستعداد لمناقشة المسائل المطروحة.

وليس الإبداع ما ينقصنا الآن لتحسين لغة برنامج العمل وإنما تنقصنا الإرادة السياسية لتحقيق تقدم في الوضع الأمني المتغير. أمل أن نتمكن من تركيز حضافتنا الجماعية حتى ينضم جميع الفاعلين إلينا فنعيد بذلك النشاط إلى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. ويتناول الكلمة الآن السيد خليف، ممثل الجزائر.

السيد خليف (ممثل الجزائر): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤكد لكم أن وفدي يعتزم التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الجهود المبذولة لتحديد نشاط عملنا. كما أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن شكري وتقديري الخالصين لسلفكم، معالي سفير نيجيريا، على جهوده كرئيس لمؤتمر نزع السلاح وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم أطيب التمنيات لمعالبه ولسفير هولندا.

في البداية، أود أن أنضم إلى البيان الذي قدمته سعادة سفيرة مصر باسم المجموعة العربية والدول العربية، الأعضاء والمراقبين، وإلى بيان سفير إثيوبيا باسم مجموعة الـ ٢١.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية لا يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين فحسب بل يهدد بقاء البشرية كلها أيضاً. لذا فإن القضاء على الأسلحة النووية ينبغي أن يأتي على رأس أولوياتنا وينبغي أن نجد له حلاً نهائياً من خلال المحافل المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح.

تتأهب الأمم المتحدة للاحتفال بذكرى تأسيسها الستين. وهي تدرك الخطر الشديد الذي تمثله هذه الأسلحة وكون وجودها يتعارض تماماً مع أهداف وغايات الميثاق. ولهذا السبب، ظلت الأمم المتحدة دائماً مصرةً أما إصرار على القضاء على الأسلحة النووية. وليس من قبيل الصدفة أن أفردت المنظمة أول قراراتها في أول جلسة عقدتها لهذه المشكلة، فأنشأت بموجبه لجنة لدراسة المشاكل الناجمة عن اكتشاف الطاقة الذرية وتقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن القضاء على الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل.

وإذا كانت أخطار الأسلحة النووية مدرّكة في عام ١٩٤٦، فما بالك بها اليوم وقد صارت تلك الأسلحة أكثر تهديداً؟ إننا نعيش في بيئة شديدة التوتر ما انفكت تساق فيها الحجج التي لا تحصى لتبرير امتلاك الأسلحة النووية وحيث يجري الترويج للردع النووي وقد حصلت تغييرات جذرية في استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي الوقت ذاته، حدث تطور نوعي وكمي في الأسلحة النووية. فالميزانيات العسكرية آخذة في الازدياد ومعها يزداد خطر الإرهاب الدولي وخطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي جماعات إرهابية.

لقد فشل المجتمع الدولي في الاستجابة على نحو فعال لهذه التحديات والأخطار. فالآليات المعنية بترع السلاح النووي تتعطل والمؤتمر في مازق يبعث على الأسف والنتائج المخيبة للآمال التي خرج بها المؤتمر الاستعراضي السابع تقدم الدليل الساطع على حدوث عدول عن التزامات بترع السلاح النووي.

والجزائر تدرك تمام الإدراك أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار أمران مترابطان وأن عدم إحراز تقدم في أحدهما سيؤدي إلى الإخفاق في الآخر. والحل الجذري لهذه المشاكل هو القضاء التام على الأسلحة النووية، وتلك مهمة تتحملها الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عنها بما أنها قد التزمت بالقضاء على ترساناتها النووية. ولم يعد هناك أي مبرر لاستمرار التمييز بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. فلم يكن المقصود من تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ إعطاء الدول الحائزة للأسلحة النووية الحق في الاحتفاظ بأسلحتها إلى ما لا نهاية. وبالمثل، فإن الممارسة المتواصلة المتلخصة في تبرير امتلاك الأسلحة النووية لأسباب تتعلق بالأمن الاستراتيجي مع الاستخفاف بأمن دول أخرى لا ينسجم مع مبدأ الأمن لجميع الدول. وإن كانت معاهدة عدم الانتشار قد أقرت، لدى اعتمادها، وضع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، فإنها فعلت ذلك لأن الدول الخمس التزمت بالتقيد بالمادة السادسة من المعاهدة. وكان هذا ترتيباً استثنائياً كان القصد منه أن يكون رداً مؤقتاً وموضوعياً على الانقسات الإيديولوجية والسياسية التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة. أما وقد انتهت تلك الحقبة، فإنه يجب على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تصحح الوضع لأن الفرق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها لم يعد مبرراً.

لقد حُدد نهج نزع السلاح النووي بوضوح. فالوثيقة الختامية لدورة ١٩٧٨ الاستثنائية بشأن نزع السلاح وبرنامج العمل يبيّنان بوضوح الخطوات التي يجب اتخاذها. وهي بإيجاز: وضع حد للتطوير النوعي للأسلحة/الأنظمة النووية واستخدامها؛ وضع حد لإنتاج جميع الأسلحة النووية وأنظمة نقلها وإنتاج المواد الانشطارية؛ ووضع برنامج شامل ذي أجل زمني محدد ينفذ على مراحل لتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية وأنظمة نقلها بقصد القضاء عليها تماماً في أقرب فرصة.

وإذا كانت المسؤولية عن نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة في هذا المضمار. إذ تنص المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار على أنه يجب على جميع الدول أن تجري مفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق الأسلحة النووية في تاريخ قريب وبشأن معاهدة تتعلق بترع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالية. وتشكل هذه المادة إطار العمل القانوني لتقيّد الدول الحائزة للأسلحة النووية بأهداف نزع السلاح النووي. كما أثبت الرأي الاستشاري الصادر

عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ أنه يجب على الدول أن تجري مفاوضات بحسن نية لتحقيق نزع السلاح النووي تحت مراقبة دولية صارمة وفعالية.

وتشير الفقرة ٤ (ج) من القرار الذي يحمل عنوان "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي" إلى برنامج العمل الذي تلتزم به فرنسا التزاما تاما، مثلما ذكر سعادة سفير فرنسا. كما تطالب الفقرة ٤ (ج) الدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة جهودها المنهجية والتدرجية لتقليص الأسلحة النووية بهدف القضاء التام عليها. وفي المؤتمر الاستعراضي السادس المعقود في عام ٢٠٠٠، تعهدت تلك الدول تعهدا لا ريب فيه بتنفيذ "الخطوات العملية الثلاث عشرة" وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والقرار المعتمد أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

ولمعالجة مشكلة نزع السلاح النووي في المؤتمر، تدعم الجزائر المقترحات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ على النحو الذي جاءت عليه في وثيقتي مؤتمر نزع السلاح (CD/1570 و CD/1571) بشأن وضع برنامج عمل وإنشاء لجنة مختصة معنية بنزع السلاح النووي لعقد مفاوضات حول برنامج لنزع السلاح النووي على مراحل وكذلك إبرام اتفاقية بشأن نزع السلاح النووي.

وإن الجزائر ملتزمة بالمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وقد بذلت جهودا لا تعرف الكلل لتمكين المؤتمر من القيام بمهامه. فساهمت في "مقترح السفراء الخمسة"، الذي بني على عدد من الحلول الوسط تأخذ في الاعتبار أولويات جميع البلدان. ورغم أن إنشاء لجنة متخصصة معنية بنزع السلاح النووي لا يحقق أملنا، فإننا نقبل دعمها حتى يخرج المؤتمر من هذه الأزمة.

وفي الختام، أمل أن يعطي عملنا خلال هذه الاجتماعات دفعا للمؤتمر وأن يساعدنا في الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج عمل كامل وشامل على أساس "مقترح السفراء الخمسة" إلى جانب مقترحات أخرى توضع في الاعتبار مطالب وأولويات جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. ويتناول الكلمة الآن السيد ليون غونساليس، ممثل كوبا.

السيد غونساليس (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): قبل أن ألقى عليكم الخطاب الذي أعدته، علي أن أقول إنه لو كان باستطاعتنا أن نشكر الطبيعة، لحق لنا أن نفعل ذلك، فبصرف النظر عن أهمية الموضوع المطروح أمامنا، يبدو أن القipzig في هذا اليوم هو من تسبب في هذه القائمة الطويلة من المتكلمين.

سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتناول وفدي الكلمة فيها أثناء فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أقدم تهانينا إليكم على تولي هذه المسؤولية وأن أتمنى لكم كل النجاح. وإني أقدم هذه التهاني إلى سلفكم، سفير نيجيريا، على الأسلوب الممتاز الذي أدار به مناقشاتنا. كما أنني أتهنئ هذه الفرصة كي أنضم إلى أولئك الذين عبروا عن تقديرهم للسفير ساندرز، سفير هولندا، على ما أنجزه من عمل في مجال نزع السلاح أثناء تأديته مهامه. وإننا نعترف قبل كل شيء بموضوعيته وذكائه وشمولية رؤيته. وأتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة.

إن كوبا تؤيد كل التأييد البيان الذي قدمه سفير إثيوبيا هذا الصباح باسم مجموعة الـ ٢١. وترى كوبا أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أمرٌ غير قانوني أيا كانت الظروف والأحوال. وإن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بذلك وثيقة تاريخية في مجال نزع السلاح النووي وتمثل سابقة قانونية هامة تتطلب متابعة لاثقة. وإن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته وما يعرف بمذاهب الردع النووي يخلق جوا من عدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الدولي. والحل الوحيد لمنع حدوث كوارث نووية جديدة يتمثل في القضاء على الأسلحة النووية قضاءً كلياً وتاماً وحظرها إلى الأبد.

وكما اتفقت على ذلك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨، ترى كوبا أن نوع السلاح النووي يحتل أعلى رتبة ممكنة على قائمة الأولويات في مجال نزع السلاح. وما تزال الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية المذكورة سارية المفعول تماماً وهي تتعلق بضرورة التفاوض العاجل على اتفاقات لوقف تحسين نوعية أنظمة الأسلحة النووية وتطويرها ووقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل نقلها ووقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج الأسلحة ووضع برنامج شامل على مراحل يتضمن آجالاً محددة، كلما أمكن، من أجل التخفيض التدريجي والمتوازن من مخزونات الأسلحة النووية ووسائل نقلها وصولاً إلى القضاء النهائي والكامل عليها في أقرب وقت ممكن. وتضمن إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الالتزام الصريح بـ "[القضاء على] أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية". وتدعم كوبا عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

ورغم أننا في غمرة وضع دولي خطير يتسم بالعداء الذي ما فتئت تمارسه ضد بلادنا القوة النووية الرئيسة والوحيدة في القارة الأمريكية، أصبحت كوبا في عام ٢٠٠٢ دولة عضواً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعروفة أكثر باسم معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، صدقت كوبا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى البروتوكول الإضافي ذي الصلة أيضاً. وهذه إشارة أخرى تدل على الإرادة السياسية لدى كوبا وعلى التزام بلادنا الثابت بالقضاء التام على الأسلحة النووية وإنهاء وجودها على ظهر البسيطة.

وما انفك الوضع فيما يتعلق بآلية نزع السلاح وتحديد الأسلحة يثير المزيد من القلق. فمؤتمر نزع السلاح ما يزال مصاباً بالشلل. وعجزت لجنة نزع السلاح حتى عن البدء في النظر في المسائل المواضيعية هذا العام. وتواصل اللجنة الأولى اعتماد قرارات كثيراً جداً ما لا يتم التقيد بها خاصة تلك المتعلقة بتزع السلاح النووي. وتجري محاولات لاستبدال نزع السلاح بمسائل تتعلق بعدم الانتشار الأفقي. كما تجري محاولات لفرض النهج الذي يقول إن عدم الانتشار غاية في حد ذاتها بينما ينبغي اعتباره في واقع الأمر مساهمة في الجهود المبذولة لتحقيق الهدف النهائي وهو نزع السلاح. وفي هذه الأثناء، تُطرح، خارج إطار آلية نزع السلاح التقليدية، مبادرات لها تبعات خطيرة دون أن تتاح للأغلبية الساحقة من الدول أدنى فرصة كي تؤدي دوراً ما في صياغتها.

وهذه هي الحال، مثلاً، بالنسبة لمبادرة الأمن من الانتشار. إذ يحاج من يشجعون هذه المبادرة بالقول إن القصد منها هو مكافحة تهديد الإرهاب بواسطة أسلحة الدمار الشامل مكافحة فعالة. وإن كوبا تشاطر القلق ذاته من احتمال وجود روابط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل نقلها، وتؤيد تأييداً تاماً الجهود الدولية المشروعة لمنع الإرهابيين من حيازتها. وإن بناء تحالف بين جميع الدول وتعزيزه من أجل منع الإرهابيين من استخدام أسلحة الدمار الشامل يصب في مصلحة المجتمع الدولي المشتركة. ولكن مبادرة الأمن من الانتشار، بدل أن تساهم في توطيد الوفاق الدولي في هذا الصدد وتعزز دور الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ذات الصلة كمعاهدة عدم الانتشار، فإنها تصيبهما بالوهن.

فلماذا يحاول البعض فرض آلية انتقائية في تكوينها تعوزها الشفافية وتعمل خارج نطاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية عوض بحث بواعث القلق المتعلقة بالانتشار ضمن إطار العمل القانوني المتعدد الأطراف الذي تتيحه المعاهدات وولاية المنظمات الدولية ذات الصلة؟ لماذا يتم تجاهل الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية؟ فبموجب مبادرة الأمن من الانتشار، سيكون من السائغ القيام حتى بأفعال تتعارض مع أحكام أساسية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ كالأحكام المتصلة بحق المراكب في المرور البريء في المياه الإقليمية للدول والنظام الذي يحدد نطاق الولاية في أعالي البحار الذي تنص عليه الاتفاقية السالفة الذكر. ولن تكون ثمة أية ضمانات البتة باستحالة تلاعب المشاركين في مبادرة الأمن من الانتشار بالصلاحيات التي حولها لأنفسهم، لا سيما الدول التي تملك أكبر قوة عسكرية، للتدخل غير المشروع ضد مراكب وطائرات بلدان أخرى لشتى الأسباب. ولا يمكن القضاء على احتمال وقوع هجمات إرهابية بأسلحة دمار شامل باتباع نهج انتقائي كذلك الذي تروج له مبادرة الأمن من الانتشار التي تقتصر على مكافحة الانتشار الأفقي وتجاهل الانتشار العمودي ونزع السلاح. والنهج المتعدد الأطراف وغير التمييزي هو السبيل الفعال الوحيد لمكافحة احتمال استخدام إرهابيين ودول لأسلحة دمار شامل. وإن منع تلك الأسلحة والقضاء التام عليها، بما فيها الأسلحة النووية، سيكونان الضمانة الوحيدة لعدم سقوط تلك الأسلحة في أيدي إرهابيين.

أما فيما يخص كوبا، فيمثل إنشاء لجنة مختصة ضمن مؤتمر نزع السلاح معنية بإجراء مفاوضات على نزع السلاح النووي خطوة أساسية تأتي على رأس الأولويات. وينسجم هذا الرأي مع الالتزامات التي تعهد بها بلدي عندما أصبحت دولة عضواً في معاهدة عدم الانتشار وفي معاهدة تلاتيلولكو. غير أننا على استعداد، في الوقت ذاته، للتفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية يكون قابلاً للتحقق ويضع في الحسبان بشكل ما المخزونات المتوفرة من تلك المواد. كما ندعم المفاوضات بشأن وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي والتوصل إلى اتفاق بشأن ضمانات الأمن السلبية.

وخلاصة القول إن كوبا تؤيد اعتماد برنامج عمل متوازن لمؤتمر نزع السلاح يعكس اهتمامات وأولويات جميع الأعضاء فيه. ونحن على أمل، سيدي الرئيس، أن نتقدم باتجاه تحقيق اتفاق على هذا النوع من البرامج بفضل مبادرتكم لعقد مناقشات غير رسمية بشأن البنود الأربعة الأساسية في جدول أعمال المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة للسيدة باترسون، ممثلة وفد المملكة المتحدة.

السيدة باترسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، أود أن أهنيكم على تعيينكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم تعاون وفد المملكة المتحدة التام معكم.

كما أود أن أعبر عن شكر هذا الوفد لكريس ساندرز على مساهمته الرائعة في مؤتمر نزع السلاح وأتمنى له ولأسرته دوام السعادة والتوفيق في وظيفته المقبلة.

سيدي، في البيان الذي ألقيناه أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٦ حزيران/يونيه، قلتم إنكم تعتمون الدعوة لعقد سلسلة من الاجتماعات العامة الرسمية تدعى إليها الوفود لتدلي ببيانات حول المسائل المتعلقة بالأمن ونزع السلاح. واقترحتم أنه بإمكاننا أن نتناول قضايا تتصل بتزع السلاح النووي في الوقت الحاضر. وبناء على دعوتكم، فإن المملكة المتحدة مستعدة للمساهمة في جميع النقاشات.

لقد حققت المملكة المتحدة تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح النووي. بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولست ألتبس الأعداء لتكرار ما قد يبدو مألوفاً لدى عدد كبير من الحضور. لكن، بما أننا قدمنا تقارير كاملة عن عملنا في مجال نزع السلاح النووي في الجلسات السابقة غير الرسمية وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في الشهر الماضي، فإنني سأكتفي بالتطرق إلى النقاط التالية. لقد قلصت المملكة المتحدة من اعتمادها على الأسلحة النووية إلى نظام واحد هو نظام ترايدنت. وهي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي قامت بذلك. فلا تقوم أكثر من غواصة ترايدنت واحدة بدورية ردعية في وقت واحد وتكون عادة في حالة تأهب مخفّضة. وتحتفظ المملكة المتحدة بأقل من مائتي رأس حربي قابل للتشغيل كأدنى درجة من درجات الردع النووي. وفرغنا من تفكيك الرؤوس الحربية شوفالين في عام ٢٠٠٢. وقد قلصنا القوة الانفجارية لقواتنا النووية بنسبة ٧٠ في المائة في المجموع منذ نهاية الحرب الباردة. كما أننا نواصل تنفيذ برنامج لزيادة خبرة المملكة المتحدة في التحقق من الحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها دولياً والغاية العامة من ذلك البرنامج وضع منهجيات يمكن استخدامها في نظام للتحقق من نزع السلاح النووي في المستقبل.

وكما تعلم الوفود، فإن المملكة المتحدة أعلنت في عام ١٩٩٥ أننا أوقفنا إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ونحن نرحب بكون عدد من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية قد حذت حذونا ونطلب إلى دول أخرى، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، أن تقتدي بنا.

في عام ١٩٩٨، كنا أول دولة حائزة للسلاح النووي تعلن عن حجم هذه المخزونات الإجمالي. ثم قررنا، بملاء إرادتنا، أن المواد الانشطارية لم تعد ضرورية للأغراض الدفاعية. بموجب الضمانات الدولية التي تجعلها خاضعة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسنظل ملتزمين بالشفافية فيما يتعلق بمخزوناتنا من المواد الانشطارية.

وسيكون لدينا المزيد لنقوله بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الاجتماع الذي كرستموه لهذا الغرض في ٢٨ حزيران/يونيه.

ومن المعلوم أن المملكة المتحدة قد وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستظل ثابتة على التزامها بتلك المعاهدة. فلم نقم بأية تجربة انفجارية نووية منذ عام ١٩٩١.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقعت المملكة المتحدة على البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك. فألزمتنا ذلك باتخاذ تدابير لتيسير عملية التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة وجعل المملكة المتحدة تركز جهودها لتحقيق هدف دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحن نحث جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وإنما نتطلع إلى مؤتمر مثمر ونجاح يتناول تيسير دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ (مؤتمر المادة ١٤) في أيلول/سبتمبر في نيويورك ونشجع المشاركة في المؤتمر على أوسع نطاق ممكن وعلى مستوى رفيع.

وستواصل المملكة المتحدة العمل على تحقيق عالم أكثر أمنا خال من أخطار الأسلحة النووية. ونأمل أن يكون ما قمنا به من عمل مؤخرًا في مجال التحقق من نزع السلاح النووي دليلًا على التزامنا بالقضاء على الأسلحة النووية دوليًا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. وآخر وفد على قائمة المتكلمين هو وفد ماليزيا يمثل السيد وان يسري.

السيد وان أزناينيزام يسري (ماليزيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي تتناول فيها ماليزيا الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا في البداية أن أهنئكم، باسم وفد ماليزيا، على توليكم مهام الرئاسة وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين مع الجهود التي تبذلها النرويج لجعل مؤتمر نزع السلاح يتقدم ويبدأ عمله الموضوعي. كما تود ماليزيا أن تنضم إلى البيان الذي عرضته إثيوبيا في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٢١.

تشعر ماليزيا بقلق شديد إزاء عدم تحقيق مؤتمر نزع السلاح أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي على مدى السنوات السبع الأخيرة. والتقدم المحرز في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ما يزال أتفه من أن يذكر. ورغم كون التغييرات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية واستمرار تآكل تعددية الأطراف قد زاد من حدة التهديدات التي تحيق بعملية نزع السلاح النووي، فإن آلاف الأسلحة النووية ما تزال تُخزّن في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية وقد شُرع في بحث واختبار التحسن والتطور النوعيين لأنواع جديدة من الأسلحة النووية.

وإن لدى ماليزيا قناعة راسخة بأنه يجب القضاء على جميع الأسلحة النووية، من أجل بقاء الجنس البشري، وبأنه يلزم النظر على وجه الاستعجال في مسألة التطوير المتواصل لأنواع جديدة من الأسلحة النووية. فلا ينبغي أن يملك أحد أسلحة نووية. وإن انتهاء المواجهة بين القطبين لم تُزل خطر حدوث كارثة نووية محتملة. بل إن مخاطر حدوث نزاع تُستخدم فيه الأسلحة النووية ربما تكون قد زادت في واقع الأمر، ضمن سياق مذهب الفعل الوقائي. وإن الرغبة الصريحة في استخدام الأسلحة النووية ردا على استعمال آخرين لأسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، بل حتى الأسلحة التقليدية، ينبغي أن يكون مصدر قلق كبير لنا

جميعاً. ويجب على الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تجد سبباً أخرى لتحقيق الأمن غير مذهب الردع النووي من أجل الحفاظ على أمن البشرية.

ولدى ماليزيا إيمان راسخ بأنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق مذهب الردع أو التفوق الاستراتيجي بما أن استمرار وجود الأسلحة النووية يفاقم الإحساس بعدم الأمن بين الدول. والإخفاق في القضاء على الأسلحة النووية لن يقتصر على زيادة حدة التوتر الدولي وإنما سيفاقم كذلك خطر انتشار الأسلحة النووية. وإننا نعتقد أن السبيل الوحيد المستدام لمنع انتشار الأسلحة النووية هو القضاء التام على الأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لها.

وفي عام ١٩٩٥، تم الاتفاق في المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على أن تمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يمنح الدول الحائزة للأسلحة النووية الحق دون غيرها في امتلاك الأسلحة النووية إلى الأبد. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بالدخول بحسن نية في مفاوضات بشأن تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التزود بالأسلحة النووية ضمن أجل قريب ونزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعلية. وللدول الحائزة للأسلحة النووية دور تؤول فيه في هذا الشأن وينبغي أن تبرهن على ريادتها من خلال التزامها بتزع السلاح النووي عبر اعتماد برنامج لخفض ترساناتها النووية على مراحل ضمن فترة زمنية محددة يتوّج بالقضاء على تلك الأسلحة تماماً.

والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يظل قراراً تاريخياً وثابتاً في مجال نزع السلاح النووي. ويمثل قرار المحكمة هذا نداء قانونياً موثقاً للقضاء على الأسلحة النووية. فمحكمة العدل الدولية خلصت بالإجماع إلى أن هناك التزاماً بإجراء مفاوضات بحسن نية وبالوصول بها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت مراقبة صارمة وفعلية. وينسجم هذا القرار الصادر بالإجماع مع التزام الدول الأعضاء الرصين بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وتسبب ماليزيا بقوة الرأي المتمثل في أن التخفيض المنهجي والتدريجي للأسلحة النووية، بغرض القضاء عليها بشكل كامل في النهاية، ينبغي أن يظل على رأس أولويات جدول أعمال نزع السلاح على صعيد العالم. وقد واصلت ماليزيا، في هذا الصدد، مساندة القرار ٧٧/٥٩ بشأن نزع السلاح النووي والقرار ٨٣/٥٩ بشأن متابعة الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، اللذان اعتمدا على التوالي بأغلبية ١١٧ و ١٣٢ صوتاً في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤.

وبصفة ماليزيا أحد مساندي هذين القرارين، فإنها تشاطر القلق الشديد الذي عبر عنه المساندون الآخرون بشأن الخطر المتنامي الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية. وإن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية إلى جانب وجود خطط لاستعمالها المحتمل في نزاعات عسكرية تنشب في المستقبل أمران يبعثان على القلق بما أنهما قد يؤديان إلى سباق تسلح جديد. وفي هذا الشأن، تحت ماليزيا مؤتمر نزع السلاح على معالجة هذا الوضع الخطير بأسلوب قوامه التشاور وعدم التمييز يتوافق مع الالتزام بتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية وخلق عالم خال

من الأسلحة النووية وهو هدف أكدنا عليه قبل ٢٦ عاما خلال الدورة الاستثنائية المكرسة لترع السلاح (الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح-١).

إن المأزق الحالي الذي تردى فيه مؤتمر نزع السلاح ما فتئ يُضعف مصداقية هذه الهيئة. وتأسف ماليزيا لكون بقاء بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواقف متعنتة ما يزال يحول دون إنشاء مؤتمر نزع السلاح للجنة المختصة المعنية بتزع السلاح النووي. ونود أن نؤكد على ضرورة البدء في التفاوض على برنامج للقضاء على الأسلحة النووية قضاء تاما على مراحل ضمن إطار زميني محدد بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تكرر النداء الذي وجهه رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز أثناء قمة حركة عدم الانحياز الثالثة عشرة في كوالا لامبور إلى مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مختصة المعنية بتزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وبوصف إنشائها أمرا يكتسي أولوية قصوى.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وبهذا أصل إلى نهاية قائمة المتكلمين. هل يرغب أي من الوفود في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على الساعة العاشرة صباحا في قاعة الاجتماعات هذه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠
